



PROVISIONAL

A/35/PV.46
24 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمـار (جمهورية المانيا الاتحادية)

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا [١١٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٠مواصلة نظر البند ١١٩ من جدول الأعمالمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

السيد فريليك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان ننضم الى هذا النقاش الهام

حول هذا البند قيد البحث من جدول الأعمال ، فان الوفد البولندي يقدر تماما النوايا الحقيقية وراء المبادرة التي تقدمت بها ١٦ دولة ، من أجل أن نبحث في الدورة الحالية للجمعية العامة مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وفي فترة ما بعد الحرب بأكملها ، فان هذه المنطقة لم تتمتع بالسلم عاما واحدا . ان شعوبها قد عانت تضحيات باهظة ، ودمارا كبيرا وخسائر لا تحصى . وفي الواقع ، لقد آن الأوان لكي نفلق هذه الصفحات القاتمة ، وأن نتيح للشعوب في المنطقة جميع الفرص التي تستحقها من أجل حياة يسودها السلم والتنمية والتقدم .

ان المنطقة التي نتحدث عنها ، لها أهمية كبيرة بالنسبة الى السلم العالمي . وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي على جميع الدول ، ولا سيما الأمم المتحدة ، وهدفها الأسمى هو بناء صرح السلم ، ان تؤيد قضية السلم في حاضر هذه المنطقة ومستقبلها .

ان الطريقة الفعالة الوحيدة لتحقيق ذلك الهدف ، هي خلق الظروف الفعلية التي لا غنى عنها من أجل الاستقرار ، والتعاون ، وعلاقات حسن الجوار في المنطقة . وهذا هو روح ونص المقترحات التي قدمتها لنا الدول الثلاث في المنطقة وهي - جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وانا ما نفذت هذه المقترحات الواضحة البناءة ، فانها يمكن أن تحقق خفضا كبيرا في التوترات في جنوب شرقي آسيا ، وسوف تجعل من الممكن التغلب على النزاعات ، وضمان الاستقرار السلمي في المنطقة .

ان تأييدنا للمقترحات ينطلق من سجل بولندا المعروف في مجال النضال من أجل احلال السلم في كل مكان في العالم ، ويقوم على أساس عضويتنا لزمين طويل يناهز العشرين عاما فسي

اللجان الدولية للرقابة والاشراف في الهند الصينية . وباشتراكنا ، كما فعلنا في عمل هـ... هذه اللجان ، فقد استطعنا أن نتعلم على الموقع ذاته أن الشرط الاساسي للسلام في تلك المنطقة هو نبذ التدخل المسلح في الشؤون الداخلية للدول ؛ لأن التدخل من الخارج هو بالذات الذي أدى الى نشوب الحروب هناك . وللأسف فإن نفس الاتجاهات تتضح اليوم في الأعمال التي ترتكبها هذه البلاد الهيمنة الآتية من الشمال ، باستخدامها للقوة ، وتهديدها المستمر باللجوء اليها مرة أخرى .

واليوم ، فمن الواضح أكثر من أى وقت مضى ، أن حلا سلميا للمشاكل المتناقضة في جنوب شرقي آسيا ، يمكن أن يقوم على احترام السيادة لجميع الدول . ان الشرط الأساسى لخلق هيكل دائم للسلام والأمن في المنطقة هو الاعتراف بالتحويلات التقدمية الاجتماعية والاقتصادية التي لا رجعة فيها في الهند الصينية ، بما في ذلك كمبوتشيا ، ووقف التدخل في الشؤون الداخلية لشعوبها . وليس لنا الا أن نؤكد من جديد ، في هذا السياق ، على ان اعطاء مقعد في الأمم المتحدة للنظام الابدائى وغير الانساني الذي تمت الاطاحة به ، وهو نظام بول بوت ، وحرمان الممثلين الحقيقيين لشعب كمبوتشيا ، أى جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، مكانهم الصحيح في منظماتنا ، أمر لا نقبله على الاطلاق . وبالمثل فإن الاستغلال المصطنع لما يسمى بمسألة كمبوتشيا في الامم المتحدة ، يرمي الى تحويل الانتباه عن مناقشتنا للأسباب الحقيقية للتوترات القائمة في جنوب شرقي آسيا .

ان تأييد بولندا للمقترحات المعروضة الآن على الجمعية ، ينجم من ايماننا العميق بفاعلية الحوار والمفاوضات . ان سياسة بولندا الخارجية قد حيدت دوما التسوية العادلة والسلمية لمواقف النزاع بفض النظر عن مصدرها الجغرافي . ان البيان المشترك الذى صدر هذا الاسبوع ، عقب اجتماع لجنة وزراء الخارجية للدول الاعضاء في حلف وارسو ، قد أوضحت بكل جلاء ان :
 " الدول الممثلة في الاجتماع ، تنطلق من واقع أنه من الضروري أن تعمل دوما من أجل تسوية جميع الموضوعات الدولية بالوسائل السياسية السلمية ، من خلال المفاوضات ، وعلى أساس المساواة والاحترام للمصالح المشروعة لكل شعب " .

وبهذه الروح ، فان دولتي ، مع حلفائها الاشتراكيين ، لا تدخر وسعا من أجل تعزيز الثقة المتبادلة في أوروبا ، والبدء في طريق نزع السلاح الفعلي .

ان الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية في وارسو قد أكد التصميم الحازم للدول الاعضاء في حلف وارسو على تحقيق تقدم فعلي ، في الاجتماع القادم في مدريد ، من أجل التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية التاريخية لمؤتمر هلسنكي . وقبل كل شيء ، فان الاجتماع قد أكد من جديد الاقتراح الخاص بأن يعقد في عاصمة بولندا مؤتمرا في شأن الانفراج العسكري ، ونزع السلاح في أوروبا . وما زلنا مقتنعين بأن تعزيز السلم في القارة الأوروبية له أهميته بالنسبة الى العالم أجمع ، لأنه بالتالي يعزز السلم العالمي . وهذا هو السبب الذي يجعلنا لا نؤكد أكثر من اللازم على اعتقادنا الدائم في الانفراج الذي يعد الاختيار الوحيد لشعوب العالم ، وكذلك استعدادنا لمواصلة الجهود من أجل تعميق الانفراج ودعمه من أجل توسيع هذه العملية لتمتد الى جميع مناطق العالم .

واعتمادا على خبرتنا الأوروبية ، فاننا نؤمن ايما نراسخا بأن الموقف في جنوب شرقي آسيا يمكن أن يحل على أفضل وجه ، من جانب دول المنطقة ذاتها ، وبعبارة أخرى من جانب دول الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا . ان دول الهند الصينية وحدها وبلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا الخمسة ، هي التي يمكن أن تحفظ أمنها ، وذلك بأن تنحى خلافاتها جانبا ، وأن تدعم علاقات التعاون الدائم ، الذي يقوم على أساس التفاهم المتبادل ، واحترام المصالح المشروعة لكل منها ، والتعايش السلمي ، دون أي تدخل أجنبي . اننا سعداء ان نلاحظ أن ما ذكرناه لتونسا هو جوهر اقتراح مؤتمر دول الهند الصينية الثالث ، الذي عقد في فينتيان في تموز/يوليه الماضي .

ان التطورات الأخيرة توضح أن توقعات التقدم طيبة . ان جمهورية فييت نام الاشتراكية قد قدمت أخيرا اقتراحا ، يقضي أنه بمجرد توقف الضغط من الخارج على دول الهند الصينية ، فان القوات الفيتنامية سوف تنسحب من كمبوتشيا .

ان فييت نام قد أعريت أيضا عن استعدادها ، على أساس المعاملة بالمثل ، بأن تقوم مع تايلند باحترام سيادة كل منهما ووحدة أراضيها في اطار الحدود القائمة ووضع حد للأعمال العدوانية لاحداهما ضد الأخرى وكذلك اتخاذ تدابير عملية لتحقيق هذا الغرض . وعلى أساس الموقف على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، فان حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية والمجلس الثورى الشعبى لكمبوتشيا سوف يناقشان ويقرران قيام فييت نام بسحب عدد من قواتها من كمبوتشيا . ونحن نعتبر هذا من التطورات التي تبعث على التشجيع حيث انه يتيح احتمالا جيدا لامكانية وضع حل سياسي للموضوعات المتعلقة بالسلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا من جانب جميع الدول المعنية .

ان وفد بولندا يتوقع أن الأمم المتحدة بما لها من سلطة معنوية وسياسية معترف بها ، سوف تسهم أيضا بقسطها في تطبيع الموقف السياسي في جنوب شرقي آسيا وسوف تكفل لشعب خمير وجميع شعوب الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا مثل هذه الظروف الخارجية التي تمكنها من أن تضي قدمها على طريق التنمية السلمية دون عائق .

واذا ما توفرت الارادة السياسية من جانب جميع الأطراف ، فاننا مقتنعون بأن ظروفنا موضوعية بالنسبة لدول الهند الصينية ودول رابطة جنوب شرقي آسيا ، سوف تتوفر حتى تصبح منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلام واستقرار وتعاون وحتى نسهم أيضا ، والى حد كبير ، في سياسة الانفراج في العالم .

السيد داشتريين (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : ان وفد منغوليا بالتعاون مع وفود بعض البلدان الأخرى ، قد اتخذ مبادرة باقتراح قيام هذه الدورة للجمعية العامة بدراسة البند المعنون "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ان الاعتبارات التي شجعتنا على تقديم هذا البند ، واردة في المذكرة الايضاحية لمقدمي الاقتراح في الوثيقة (A/35/193 and Add.1 and 2) بتاريخ ٥ آب/أغسطس من هذا العام .

وفي بياننا هذا الصباح ، نود أن نشير الى بعض الاعتبارات الاضافية التي دفعنا الى تقديم هذا الاقتراح .

ومن العسير أن نتصور أن هناك أى شخص تساوره أية شكوك بشأن مواعمة الوقت لدراسة هذا البند الخاص بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ان تلك المنطقة من العالم على مدى

٣٥ عاما حتى الآن ، لاتزال تمثل بوتقة خطيرة من التوتر الدولي لا تهدد سلم وأمن الشعوب الآسيوية فحسب بل وكذلك سلم وأمن العالم بأسره . وهذا يخص منطقة شبه جزيرة الهند الصينية حيث شعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا تواصل الكفاح بتفان من أجل حريتها واستقلالها وتنميتها دون أية عوائق .

ان الانتصار البطولي الذي أحرزه الشعب الفييتنامي ضد أكبر جهاز عسكري للإمبريالية وهو الولايات المتحدة الأمريكية والذي وضع حداً لأطول وأكبر حرب دامية من الحروب التي وقعت منذ الحرب العالمية الثانية ، وانشاء فييت نام الاشتراكية الموحدة ، وميلاد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، كل ذلك يشكل مرحلة جديدة في حياة شعوب الهند الصينية مما يسمح باخامد بوتقة خطيرة من الحروب في هذه المنطقة . كما ان ذلك مدعاة لتدعيم السلم والأمن في جنوب شرق آسيا وفي العالم بأسره .

الا ان شعوب الهند الصينية قد اضطرت ، مرة أخرى ، الى الابتعاد عن جهود البناء السلمية والدفاع عن المكاسب . ان تصرفات قوى الإمبريالية والهيمنة التي لم تتخل عن ارادتها في العدوان والتوسع والتي ترفض الواقع الجديد هي التي فاقمت ، الى حد كبير ، الموقف في هذه المنطقة من جنوب شرقي آسيا في المدة الأخيرة .

ان فييت نام الاشتراكية التي حصلت بفضل كفاحها البطولي الطويل على حقها في الاستقلال قد أصبحت ، مرة أخرى ، ضحية اعتداء فادح ، وهذه المرة من قبل التوسعيين في بكين الذين خولوا لأنفسهم الحق في اعطاء دروس للبلدان والشعوب الأخرى بقوة السلاح . ان الموقف لا يزال متوترا على اثر تصرفات بكين على حدود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . ان الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، لاتزال حدود حرب مقنعة تستخدم لتأييد عصابات بول بوت في مواصلة استفزازاتها المسلحة ضد كمبوتشيا . ان التوسعيين في بكين ، يحاولون تدويل الموقف على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند واخفاء التصرفات الحقيقية لقوى الإمبريالية والهيمنة في هذا البلد . ولقد شنت حملة سياسية واسعة النطاق ، وعن طريق هذه الحملة يحاول البعض أن يسند الى فييت نام الاشتراكية تلك الارادة المزعومة في الاعتداء على البلدان المجاورة واقناع الرأي العام العالمي بأن تضامن دول الهند الصينية الثلاث يشكل تهديدا بالنسبة الى بلدان جنوب شرقي آسيا ، ويؤسفنا ان نلاحظ أن بعض بلدان هذه المنطقة قد أسهمت في هذه الحملة الدعائية .

ان مشكلة كمبوتشيا ، قد اخترعها بعض الأوساط لاخفاء أهدافها الحقيقية وهي جزء من خططها التوسعية على المدى البعيد بخصوص بلدان جنوب شرقي آسيا .

ان وفد منغوليا يعتقد انه في مثل هذه الظروف ، لابد من حشد جهود جميع البلدان ولاسيما بلدان جنوب شرقي آسيا للوصول الى اقرار السلم والاستقرار والثقة المتبادلة في هذه المنطقة من العالم . وتحقيقا لهذه الأهداف ، فقد اتخذت بلدان الهند الصينية الثلاثة مبادرات ايجابية تضمنتها وثائق الاجتماع الأخير لوزراء خارجية لاو وفيت نام ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية . وتتضمن هذه الوثائق اجراءات وتدابير مثل : ابرام اتفاقيات ثنائية بشأن عدم الاعتداء بين بلدان الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وانشاء منطقة خالية من السلاح على جانبي الحدود بين كمبوتشيا وتايلند . وريثما يتم ذلك ، فانه يجب احترام سيادة ووحدة أراضي جميع البلدان داخل الحدود الحالية وايقاف جميع الأعمال العدوانية التي تقوم بها بعضها ضد البعض الآخر وعدم السماح لبقية عصابات بول بوت المسلحة وللقوى الرجعية باستخدام تراب تايلند ، وايقاف مد هذه العصابات بالأسلحة والغذاء وتجريدها من السلاح ووضعها في معسكرات معينة وازالة معسكرات اللاجئين من مناطق الحدود .

لقد أعربت جمهورية فييت نام الاشتراكية دون أى فموض عن ارادتها في سحب قواتها المسلحة الموجودة هناك بألب من المجلس الثورى الشعبى لجمهورية كموتشيا الشعبية ، وذلك عند مزول الأسباب التي دفعتها الى التدخل ، أى عند ما يتوقف التهديد ضد كموتشيا الشعبية . ان ارادة كل من حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية والمجلس الثورى الشعبى لجمهورية كموتشيا ، ستسمح بتوسية قضية انسحاب القوات الفييتنامية قبل جعل المنطقة المتاخمة للحدود بين كموتشيا وتايلند خالية من السلاح . كذلك ، فاننا نرحب بالحوار الذى بدأ بين بلدان الهند الصينية وبين البلدان الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا بفضل المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ، ونعتقد أن هذه الجهود ينبغي أن تستمر في المستقبل ونأمل في أن يتم هذا الحوار على أسس مقبولة من جميع الأطراف .

ونظرالواقع الموقف في منطقة الهند الصينية وفي كل جنوب شرقي آسيا وصعوبة التغلب على الخلافات القائمة الناجمة عن الاختلافات في المواقف بين الدول ، فان بلدان الهند الصينية تقترح بذل الجهود المكثفة بغية تسوية المشكلة تسوية سلمية ، ومنع الموقف في هذه المنطقة من العالم من التفاقم . ان التصريحات الأخيرة لجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، تبرز بصورة مقنعة ارادة دول الهند الصينية في السعي قدما نحو التعاون والحوار وعدم سلوك طريق المواجهة والتوتر .

ان وفد منغوليا يعتقد أن أحد العناصر الهامة من أجل تخفيف التوتر في هذه المنطقة ، يكمن في الارادة المعلن عنها من قبل البلدان التي ستبرهن على الاعتدال والامتناع عن الأعمال التي من شأنها ان تفاقم الموقف ، وبالتالي فاننا نعتقد انه لا بد من الشروع في أقرب الآجال فني المفاوضات من أجل تسوية المشاكل ذات المصلحة المشتركة وذلك على أساس احترام الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام المصالح المشتركة دون أى تدخل خارجي .

ومن الأهمية بمكان بالنسبة الى بعض البلدان الخارجة عن هذه المنطقة ، أن تمتنع هيى الأخرى عن الأعمال التي قد تفاقم الموقف ، مما سيشكل دعما ايجابيا لقضية الاستقرار وتميز السلم في هذه المنطقة . ان جهودا مشتركة في هذا المضمار ، سوف تستجيب لمصالح جميع بلدان

جنوب شرقي آسيا حيث أنها ستطهر المناخ وستعمل على قيام الثقة بين بلدان هذه المنطقة .

ان منامة الأمم المتحدة ، بامكانها أن تقوم بدور ايجابي في هذا المجال الهام بالمساعدة على الحوار بين هذه البلدان في ظل روح من التعاون الايجابي . ان جمهورية منغوليا الشعبية باعتبارها بلدا آسيويا ، فانها تولي اهمية كبيرة لتدعيم السلم والأمن في هذه القارة الكبرى ولا سيما في جنوب شرقي آسيا . ولقد كانت دائما تقف الى جانب القضية العادلة لشعوب الهند الصينية في كفاحها ضد الاهداف العدوانية للأوساط الرجعية والعسكرية ولقوى التوسع والهيمنة . ولقد كانت تؤيد دائما شعوب الهند الصينية في جهودها المثابرة الرامية الى تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة يسودها السلم والاستقرار والتعاون .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أذكر الممثلين بأنني لا بد أن أعطي الكلمة حسب الترتيب الموجود في القائمة اللهم الا اذا اتفقت الوفود فيما بينها لتغيير دورها في الكلام ، لانني ألاحظ أن بعض من سجلوا أسماءهم في هذه القائمة غير موجودين في القاعة ، وسوف أناديهم فانا لم يكونوا موجودين فسوف يأخذون الكلمة آخر المتكلمين .

السيد ديريسا (اشيوييا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة السلم والاستقرار والتعاون بأجلى معانيها ، هي الشغل الشاغل لجميع الشعوب والحكومات المحبة للسلام والتي يتجموع مندوبوها هنا في هذه القاعة . ان السلم الاقليمي ، والاستقرار الاقليمي ، والتعاون الاقليمي سواء كان في افريقيا أو في آسيا أو في الامريكيتين أو في اوروبا ، هو في الواقع شرط أساسي لتحقيق جميع أهدافنا المشتركة على الصعيد العالمي .

ونظرا لهذا العامل الهام ، فان وفد بلادى قد رحب بكل جوارحه بتلك المبادرات السلمية التي اتخذتها دول الهند الصينية الثلاث ، وقد انغمنا اليها مثل الدول الاخرى في طلب ادراج البند المعنون : " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " على جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

اننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن جميع الاتجاهات الايجابية نحو تحقيق هذه الأهداف ،
جديرة بتأييد وتشجيع المجتمع الدولي . وبالتالي ، فاننا من ناحيتنا سوف نبذل قصارى جهدنا
من أجل الاسهام فيها ودعم جهود دول منطقة جنوب شرقي آسيا بغية تحقيق الأهداف السامية
للسلم والاستقرار والتعاون الاقليمي .

ان المبادئ والشروط التي يبني عليها السلم والتعاون في أية منطقة ، لا يمكن أن تفرز
من الخارج وينبغي أن تنبع من داخل المنطقة ذاتها ، وينبغي أيضاً أن تتولد الارادة السياسية
لتنفيذ ذلك أولاً وقبل كل شيء من داخل المنطقة ذاتها ، وحينئذ فقط يمكن أن يسود السلم
الاقليمي الدائم والعاقل وأن تتحقق مطامحنا المشتركة من أجل انفراج عالمي وتعاون وسلم حقيقي
وتقدم انساني أكيد .

اننا نعلم من واقع خبرتنا في افريقيا ان السلم الاقليمي والاستقرار والتعاون يقتضي شعورا بالأخوة والتفهم والوقت ، وجهدا دائبا من جانب أولئك المعنيين مباشرة ، وكذلك تشجيع وتأييد المجتمع الدولي بأسره . ان التدخل الخارجي لن يؤدي الا الى تقويض عملية التعاون الاقليمي . ومن ثم ، فان ما يمكن للمجتمع الدولي وما ينبغي عليه أن يفعله هو أن يشجع بطريقة ايجابية هذه العملية . بوحي من هذه الروح طلبت الكلمة هذا الصباح لكي أعرب عن تأييد اشيوييا التام وتضامنها مع أولئك الذين يسعون فعلا من أجل السلام في آسيا وهي قارة طالما عانت من الأعمال الوحشية الابرالية والاحتلال والتدخل الدائم .

ان شعوب جنوب شرقي آسيا قد ظلت على مدى طويل ضحية للعدوان وعدم الاستقرار . ان جيلا بأكمله من شعوب الهند الصينية قد تطلع الى حياة يسودها السلام ، ولكن لم يستطع تحقيقه نتيجة للتدخل الخارجي والتدخل في شؤونه الداخلية . ان السلم والاستقلال يمثلان الحد الأدنى الذى يستحقه شعب الهند الصينية الذى خاض معارك كثيرة من أجل أن يمسك بزمام حياته المستقلة ، وأن يشعر بالأمن داخل حدوده الوطنية ، وأن ينمي تعاوننا مشرا فيما بين الدول وعلى المستوى الاقليمي . الا أن هذه الحقوق تقابل انكارا سافرا حتى في هذه اللحظة عندما نجد بصيصا من الأمل والاستقرار يسود في المنطقة .

ان الاطاحة بنظام بول بوت كانت أحد هذه العوامل . ان وفد اشيوييا يرى هذا النظام للابادة مماثلا للأنظمة الفاشستية لهتلر وجنوب افريقيا . ان مثل هذا النظام ليس له أى مبرر اخلاقي أو قانوني لكي يحظى بأى تأييد أو احترام . ومن ثم ، فانه من الأمور التي تنطوى على مفارقة تاريخية ، والبعيدة كل البعد عن الحقيقة ، الاستمرار في محاولة اعادة نظام انكره الرأى العام العالمي وأطاح به تماما شعبه كنتيجة لسلسلة الجرائم التي ارتكبها ضده بشكل جماعي . ومن المؤسف حقا أن عصاة المجرمين التي أطيح بها عن طريق ثورة شعبية مازالت تحتل مقعد كمبوتشيا في هذه المنظمة . ان وفد بلادي يؤيد تماما الحكومة الثورية الجديدة في كمبوتشيا باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهذا البلد الذى طالت معاناته . ان المجلس الثورى الشعبى لكمبوتشيا الذى برز الى الوجود كنتيجة مباشرة للتطور في النضال ضد أهوال نظام بول بوت وعصابته يعتبر الحكومة التي تعكس الرغبات الحقيقية لشعب هذا البلد .

يترتب على هذا ، أن هذا المجلس الثورى يمكن أن يحظى بالمساعدات وأن يتوقعها فسي
 أى شكل كانت حتى يمكن الاطاحة ببقايا عصاة بول بوت ، وأن يدعم حريره التى اكتسبها أخيرا .
 ان شعب جنوب شرقي آسيا قد عانى من الاضطراب الاقتصادى والقلقلة الاجتماعية والمأساة
 الانسانية التى لم يعانى مثلها الا القليل من دول العالم . ومن ثم ، فاننا نحث المجتمع الدولى
 والوكالات المانحة أن تزيد من معونات الاغاثة الانسانية التى تقدمها لكمبوتشيا وللدول الأخرى فى
 المنطقة دون الاضرار بحق الشعب فى أن يخطط مستقبه السياسى الجديد .
 ان وفد اشيوييا باعتباره متبنيا للبند قيد المناقشة يشيد بتلك اللفتة السلمية لدول جنوب شرقي
 آسيا الثلاث من أجل السلم والاستقرار والتعاون فى المنطقة .
 اننا مقتنعون بأن دعم السلام والاستقرار فى المنطقة لا يخدمه تكثيف التوتر، بل السعى وراء
 طرق ايجابية من أجل احلال الوفاق والتفهم . وبهذه الروح ، فاننا قد رحبنا بمبادرة جمهورية
 فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية فى مؤتمر فينيتيان
 بشأن تطبيع الموقف فى جنوب شرقي آسيا .
 ان هذه الصيغة الخاصة بالسلام التى قدمت كبند فى جدول الأعمال فى هذه الجمعية تحمل
 فى طياتها اقتراحات بناءة وعملية من أجل السلام والتعاون فى منطقة مضطربة فى العالم ، وتعتبر
 تحديا وفرصة تدعو جميع دول المنطقة ان تجتمع سويا وتناقش وتتفاوض بشأن اتفاقيات لحل المشاكل
 العامة .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : باسم وفد
 بلادى ، أود أن أعرب لوفد اسبانيا عن تعازينا القلبية بسبب الانفجار الذى وقع أمس فى اورتيللا والذى
 أسفر عن عدد كبير من الوفيات ، وبصفة خاصة بين تلاميذ المدارس .
 ان السلم والاستقرار والتعاون خلال العقود الثلاثة والنصف الماضية لم تكن السمة المميّزة
 للموقف فى جنوب شرقي آسيا . بل على العكس من ذلك ، فان هذه المنطقة تعتبر أقل المناطق
 استقرارا فى العالم . لقد كان الموقف دائما هناك متوترا ومتفجرا ، لأن عدم الاستقرار والمواجهة
 قد أحاطا بشعوب هذه المنطقة . ان اسباب هذا الموقف المعقد معروفة جيدا ، وهى نابعة من
 السياسة المستمرة للعدوان ضد شعوب الهند الصينية ، ومن التدخل فى الشؤون الداخلية لتلك

الدول ، ومن محاولة اخضاع طريق التنمية الذي اختارته هذه الشعوب لتحقيق مطامع القوى العظمى الامبريالية والشوفينية .

اننا لم ننس الحروب الاستعمارية الدنيئة ضد شعوب جنوب شرقي آسيا ، التي عانت من الهزيمة والتي تعتبر " ديان بيان فو " رمزا لها . وعلى ابواب الامبرياليين تكمن أيضا جرائم العدوان الامريكي في الهند الصينية التي رسخت في اذهان الشعوب بمذابح سونج مي . ان آثار السياسة الشوفينية للقوى الكبرى التي تتبعها دوائر بكين ، التي استخدمت النظام الدموي لبول بوت لتحويل كموتشيا الى رأس جسر لأعمالها التوسعية الرامية الى شن حرب ضد فييتنام تحاول اليوم أن تزرع الشقاق بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية . ان هذا كان دائما مأساة كبرى .

لقد أصبح من الجلي أن التحالف الخطير بين الامبريالية والهيمنة يشكل عائقا رئيسيا أمام التعايش البناء بين شعوب وحكومات جنوب شرقي آسيا . ان الحقائق التاريخية توضح لنا المستوى الاخلاقي لأولئك الذين يحاولون تحميل ضحايا العدوان مسؤولية الموقف المعقد في هذه المنطقة ، ويحاولون زرع الحقد والخلاف بفرض الحصول على مزايا سياسية .

وراء كل ذلك تكمن محاولة ، ترمي الى اخفاء الجرائم التي ارتكبت بالتعاون مع الآخرين .
والواقع ان مسؤولية غيبة السلم في جنوب شرقي آسيا لا تقع على عاتق أولئك الذين طردوا وعصابوا
المجرمين بالاعتماد على مساعدة اصدقائهم الحقيقيين وذلك سعيا وراء تشييد مجتمع جديد يسوده
العيش الرغيد .

ان السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا يستجيب لتطلعات شعوب وحكومات
المنطقة ، ويشكل المبادئ الأساسية لاقامة ظروف حياة طبيعية . وكل يعلم صعوبة الخطوات الأولى
في هذا السبيل . ومنذ عشر سنوات ، وفي يوم ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ بالذات اعتمدت
الجمعية العامة الاعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي حول علاقات الصداقة والتعاون بين الدول
ليبقا لميثاق الأمم المتحدة الوارد في القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) . ان المبادئ التي يتضمنها ذلك
الاعلان لو طبقت على جنوب شرقي آسيا ستساهم مساهمة ايجابية في تسوية مشاكل تلك المنطقة .

وأكد ذلك الاعلان ، انه على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن اللجوء الى التهديد
أو استخدام القوة سواء ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لكل دولة . ويتطلب ذلك المبدأ
الامتناع عن التشجيع على الأعمال التي تقوم بها القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة من أجل
غزو أراضي دولة أخرى ، ان كل هذا يتلاءم تماما مع احتياجات تلك المنطقة .

ويطلب الاعلان من جميع الدول ، تسوية الخلافات الدولية ، بالوسائل السلمية لعدم
المخالفة بالسلم والأمن الدولي والعدالة ، ألا يستجيب ذلك الى تطلعات شعوب جنوب شرقي
آسيا وشعوب العالم الأخرى ؟ .

ويشير الاعلان الى المبدأ المتعلق بعدم التدخل في الشؤون التي تعتبر من الاختصاص
الوطني لدولة معينة ، لبقا للميثاق ، ولو تم احترام ذلك المبدأ احتراماً كاملاً من قبل جميع دول
تلك المنطقة ، فسوف تتمكن من تجنب تفاقم الخلافات القائمة في تلك المنطقة .

وتؤكد الجمعية في ذلك الاعلان على انه من واجب الدول أن تتعاون فيما بينها طبقاً للميثاق ،
أوليس الوفاء بهذا الواجب هو أفضل طريق للتوصل الى تفاهم متبادل ، يمكن عن طريقه
التوصل الى نتائج ايجابية في روح من التعاون والسلم والصداقة ؟ .

وتؤكد الجمعية في ذلك الاعلان أيضاً على مبدأ المساواة في الحقوق بالنسبة الى جميع

الشعوب ، وكذلك على المساواة في السيادة بالنسبة الى جميع الدول . أليست هذه الوسيلة من شأنها أن تحث على ايجاد اقتراح يساعد على التغلب على المشاكل القائمة في جنوب شرقي آسيا . وذلك اذا ما أردنا أن يكون هذا الحل ايجابيا وجديا ؟

وانطلاقا من روح تعمل على تيسير تطبيق تلك المبادئ وهي مبادئ التعايش السلمي ، فان دول الهند الصينية أثناء اجتماع وزراء الخارجية المنعقد في فينتيان قد تقدموا باقتراحات بناءة ترمي الى ايجاد حل عن طريق المفاوضات لجميع المشاكل القائمة في جنوب شرقي آسيا . وقد أكدت لاوس وكمبوتشيا وفييت نام في بيان أعلن عقب ذلك الاجتماع على رغبتها :

" في أن تقيم مع بلدان جنوب شرقي آسيا الأخرى علاقات صداقة دائمة ، وتعاون ، تقوم على مبدأ الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي والنفام السياسي ، وعدم اللجوء الى استخدام التهديد أو استخدام القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية الخلافات بالمفاوضات السلمية" . (A/35/347-S/14071, Annex I, p. 2)

ان هذا الموقف يعتمد على روح المسؤولية التي توفر امكانيات عديدة بغية الشروع في مفاوضات مفيدة بالنسبة الى جميع البلدان المعنية ، حتى لو كانت هنالك اختلافات في الآراء بخصوص الأسباب التي تضر بالاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ان ممثلي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من ناحيتها ، وفي إطار المناقشات العامة ، قد أعربت عن ارادة بلدانها في الوصول الى السلم والانفراج في تلك المنطقة ، فكيف يمكننا أن نحمل على اقامة سلم دون مفاوضات ، ودون اتفاقيات ، ودون تنسيق بين مجموعات الدول الرئيسية في تلك المنطقة من العالم ؟ وهذا ينطبق على منطقة الحدود بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وتايلند .

ومما لاشك فيه ، ان الاستفزات العسكرية التي تلجأ اليها بعض الأوساط الامبريالية والهيمنة ضد كمبوتشيا وفييت نام ولاوس ، ترمي أيضا الى الاضرار بجيرانها ، وفي نهاية الأمر فان من يلعب بالأوراق الصينية سيفشل حتما .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد الفكرة التي مؤداها التقارب بين شعوب وحكومات بلدان جنوب شرقي آسيا ، حيث ان الهدف من ذلك هو السلم والاستقرار والتعاون . وتقوم هذه الفكرة على أساس ان السلم الشامل سيكون دائما ، ان قام هو نفسه ، على أساس راسخة في جميع

مناطق العالم . وكبد من القارة الأوروبية عليه أن يحترم البيان الختامي لهلسنكي فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية قد تعاونت بصورة نشطة من أجل التوصل الى تعاون بنّاء . ومن المعروف بصفة عامة ان عملية الانفراج في أوروبا قد أسفرت عن نتائج ايجابية في العالم بأسره . فلماذا لا تصل مناطق أخرى الى مثل تلك النتائج الايجابية ؟

ان بلدي على استعداد للمساهمة في تحقيق هذا الهدف . وفي دياجة معااهدة الصداقة بين الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية كموتشيا الشعبية جاء ما يلي :

” التعاون من أجل مواصلة تديميم السلم والأمن في أوروبا ، وفي آسيا ، وفي العالم ، والمساهمة في تنمية وتوسيع العلاقات بين الدول مهما كان نالهما الاجتماعي ، وذلك مع الاعتماد على مبادئ التعايش السلمي وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ” .

ان بلدان جنوب شرقي آسيا على غرار بلدان العالم الأخرى في حاجة الى أن تعيش في مناخ يسوده السلم والانفراج والاستقرار والتعاون على قدم المساواة . ولا بد من أن تكون في مأمن من أي تهديد عدواني ، أو سياسة توسعية تدخلية ، وانتهاك للسيادة الوطنية . وعلينا جميعا ، أن نساهم في خلق هذه الظروف التي من شأنها أن تحصل على اقامة سلم عالمي وأمن دولي .

السيد زين العابدين (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان البند ١١٩ المطروح علينا بشأن مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، هو بالضرورة موضوع واسع النطاق وشامل ، ولا شك أنه يتعلق بكل ناحية من نواحي حياتنا اليومية في المنطقة ويتضمن أنشطتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أنه يتعلق بتقاليدنا وعقائدنا ويمتد الى الأماكن التي عشنا فيها في الماضي والى خبرتنا التاريخية . كما أنه يتناول مثلنا الفردية وتطلعاتنا وله أثر مباشر على رخائنا وعلى مصير أجيالنا المتعاقبة . ان المهمة الرئيسية التي تواجه شعوب جنوب شرقي آسيا ، هي من ثم مهمة معقدة للغاية ، ولها طابع متعدد النواحي .

وانا كنا سوف نلقي نظرة قصيرة الى الوراثة على فترات الانحسار العميقة في تاريخ دول هذه المنطقة المعروفة الآن باسم جنوب شرقي آسيا ، فسوف نلاحظ أنه منذ قديم الأزل استقبلت هذه المنطقة موجات متعاقبة من الهجرة المبكرة من وسط آسيا ، وعلى مدى القرون فان المنطقة أصبحت مفترق الطرق للحضارات التي جلبت في شريانها ثقافات وتقاليد مختلفة . وفي التاريخ الحديث ، مثل معظم مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، خضعت المنطقة للسيطرة الاستعمارية من جانب عدد من الدول الاستعمارية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، فان السير نحو الاستقلال قد بدأ واكتسب قوة . واليوم وباستثناءات قليلة ، فان معظمنا قد تحرر وأصبحنا أسيادا على أراضينا ولمصائرننا .

ولكن العوامل التي أدت الى هذه الهجرة المبكرة ومجموعة الآثار والاستعمار في المنطقة من جانب الدول الاستعمارية ، ظلت كما هي . ان جنوب شرقي آسيا بموارده الطبيعية الهائلة ومنطقته الشاسعة التي تزيد على مساحة أوروبا ، يحتل موقعا هاما واستراتيجيا . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، فان المنطقة كلها لم تعرف معنى السلام . ان التنمية في المنطقة ، لا تزال تسير في ظل التوتر والاضطراب . ولقد أصبحت منطقة جنوب شرقي آسيا ساحة لنزاعات الدولتين العظميين وقد لاقت ملايين لا تحصى حتفها وفقدت ممتلكاتها كما أن الأجيال من الشباب قد نمت في جو يسوده الحرب والنزاع . ان كلا منا قد اختار الطريق الذي بدا لنا أنه أفضل الطرق لضمان وحدتنا وأمننا .

ومن ثم ، فان استقلالنا لم يجلب معه ، أية ثقة أو أمن . ومثل فترة الاستعمار عندما كانت الحدود تحدد كنتيجة للأحداث التي تجرى في مكان آخر في أوروبا ، فقد ظللنا منقسمين وبوعوي أو بغير وعي أصبحنا أدوات للعبة سياسية عالمية واستراتيجية تحاك خططها في مكان آخر . ان اهتماماتنا ظلت محدودة وقاصرة على احتياجاتنا الفردية والقومية وأثارت الشكوك وعدم الثقة بين بعضنا البعض ولم نستطع أن نجد اجابات على مشاكلنا الاقليمية ، وبهذه العملية فتحنا الباب لتدخل الدول الخارجية في المنطقة ، وكان ينبغي علينا أن ندرك أنه فضلا عن ضعفنا فاننا قد أصبحنا ضحايا لحروب محمومة ومواجهات لا تستطيع الدول الكبرى أن تشنها ضد بعضها البعض . ان حقيقة أن البند ١١٦ قد طرح للنقاش في الدورة الراهنة للجمعية العامة ، دليل على وعي متزايد للحاجة الماسة لاجابات على هذه المشاكل الاقليمية . ومنذ أواخر الستينات ، فاننا نحن في رابطة دول جنوب شرقي آسيا قد توصلنا الى عدد من النتائج الاساسية ، وثمة حاجة ماسة لكي نشرع في انتهاج سلوك منهج اقليمي في مواجهة مستقبلنا المشترك . وهناك أهمية جلية وواجبة لتنسيق مصالحنا القومية وتطلعاتنا الاقليمية المشتركة ، وهناك حاجة ماسة ايضا من أجل دعم الثقة المتبادلة بين دول المنطقة ، ومن ثم نضمن سيادتنا ووحدتنا وأمننا واستقرارنا في المنطقة بأسرها . ومن العوامل الأساسية في هذا المنهج ، أن يقبل الجميع ان الأمن الاقليمي يتمشى مع امننا القومي أو أن أمن المنطقة ككل هو جزء لا يتجزأ منها ، ولا يمكن أن نراه مجزأ أو أن يتحقق في قطاع من المنطقة دون أن يتسبب ذلك في خلل وتلاقل في القطاعات الأخرى . وان نضع هذه الاعتبارات الأساسية نصب أعيننا ، فان رابطة دول جنوب شرقي آسيا قد برزت الى الوجود ، ومنذ ذلك الحين فاننا قد دأبنا على بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الضرورية التي سوف تؤدي في نهاية المطاف الى مجتمع متضامن ومتماسك في جنوب شرقي آسيا يكون مستترا ومزدهرا من الناحية الاقتصادية وقويا الى حد يمكن أن يكون بمثابة رادع ومانع دائم من أن تصبح منطقتنا مرة أخرى ساحة طبيعية للتنافس الاستراتيجي بين الدول الكبرى . ولقد كنا على وعي في البداية بأننا ينبغي أن ننظم شؤوننا الداخلية أولا وأن نتفق على أن نمضي قدما وراء تحقيق هدف مشترك . وبعد مشاورات مستفيضة فيما بيننا ، فقد أصدرنا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ اعلانا يحدد الاتجاه السياسي الذي كنا نأمل نحن في رابطة دول جنوب

شرقي آسيا ، ودول أخرى في جنوب شرقي آسيا فيه في الأعوام القادمة . ان اعلان كوالالمبور يحدد التزام جميع دول رابطة جنوب شرقي آسيا لكي تعمل سويا من أجل اقامة منطقة سلام وحرية وحيدان في جنوب شرقي آسيا ، حرّة من أي شكل من أشكال التدخل الخارجي . وعلى هذا النحو ، فاننا نامل في أن يتسنى لنا العمل على تخفيف التوتر الدولي وتحقيق سلام وأمن دائمين في المنطقة يجلبان في طيها تقدما ورخاء للجميع .

اننا نعلم أنه بالضرورة ، فان تنفيذ هذا الاعلان عملية تستغرق وقتا طويلا للتكيف معه وتطويعه ، وينبغي وجود بعدين يكمل أحدهما الآخر ومن ثم فقد وضعنا خطوطا ارشادا يـــــــة للعلاقات بين الدول في المنطقة حتى نوجد المعايير التي نتبعها في اتصالاتنا الاقليمية من أجل دعم الثقة المتبادلة بيننا جميعا ، وهذه الخطوط الارشادية تتعلق بالآتي : أولا ، مراعاة ميثاق الأمم المتحدة واعلان دعم السلام العالمي والتعاون لمؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ واعلان بانسكوك لعام ١٩٦٧ واعلان كوالالمبور لعام ١٩٧١ . ثانيا ، الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والمساواة ووحدة الأراضي والشخصية القانونية لجميع الدول داخل وخارج المنطقة . ثالثا ، حق كل دولة في أن تقود وجودها القومي بعيدا عن أى تدخل خارجي أو تخريب أو قهر . رابعا ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة . خامسا ، الاحجام عن الدعوة أو الموافقة على تدخل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية أو الاقليمية لدول المنطقة . سادسا ، تسوية النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية ، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة . سابعا ، نبيذ استخدام القوة في ادارة العلاقات الداخلية ، أو التهديد باستخدامها . ثامنا ، الامتناع عن استخدام القوة المسلحة لأى فرض كان في ادارة العلاقات الدولية ، الا في حالة الدفاع عن النفس أو عن الجماعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة . تاسعا ، الامتناع عن الاشتراك في أية نزاعات تحدث بين القوى خارج المنطقة أو الدخول في أية اتفاقات لا تتمشى وأهداف المنطقة . عاشرا ، عدم وجود أية قواعد عسكرية أجنبية على أراضي دول المنطقة . حادى عشر ، منع استخدام أو تخزين أو نقل الأسلحة النووية ومكوناتها داخل المنطقة أو اجراء تجارب على هذه الأسلحة . ثاني عشر ، الحق في الاتجار في حرية مع أية دولة أو وكالة دولية بغض النظر عن الاختلاف في الأنظمة الاجتماعية أو السياسية . ثالث عشر ، حق قبول المساعدات دون أية قيود ، بهدف تعزيز التنمية القومية الا اذا كانت هذه المساعدات مشروطة بعمروط لا تتمشى مع أهداف المنطقة . رابع عشر ، التعاون الاقليمي الفعال بين دول المنطقة .

ولقد وضعنا أيضا خطوطا ارشادية لتحكم علاقات تلك القوى الواقعة خارج الاقليم معنا وهي : أولا ، احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي وحيايد دول المنطقة . ثانيا ، احترام حق دول المنطقة في أن تقود حياتها القومية بعيدة عن أى تدخل خارجي أو تخريب أو قهر . ثالثا ، الامتناع عن

التدخل في الشؤون الداخلية أو الإقليمية لدول المنطقة . رابعا ، تسوية المنازعات أو الخلافات مع دول المنطقة عن طريق الوسائل السلمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة . خامسا ، الامتناع عن الدخول في اتفاقات مع دول المنطقة لا تتفق مع أهدافها . سادسا ، الامتناع عن اقامة أية قواعد أو أحلاف عسكرية في المنطقة وازالة القائم منها تدريجيا . سابعا ، الامتناع عن استخدام وتخزين ونقل الأسلحة النووية ومكوناتها أو اجراء تجارب عليها في المنطقة . ثامنا ، احترام حق دول المنطقة في التجارة الحرة مع أية دولة أو وكالة دولية . تاسعا ، احترام حق دول المنطقة في الحصول على المعونة من أجل دعم التنمية الوطنية . عاشرا ، الامتناع عن وضع شروط لا تتفق مع أهداف المنطقة ، للمعونة التي يمكن تقديمها الى دولها .

اننا نعتقد أن هذه الخطوات الارشادية ، يمكن أن تشكل الاطار للعلاقات السلمية فيما بين الدول في المنطقة وتضمن في الوقت نفسه المصالح المشروعة للدول الخارجية مع دول المنطقة . ان هذه الخطوط تحاول أن تنظم دور هذه القوى في المنطقة بما يتفق مع المصالح القومية والإقليمية . ان الهدف العام واضح تماما وهو أن نضمن لجنوب شرقي آسيا ، السلم والاستقرار اللذين يمكن في ظلهم أن يزداد التعاون من أجل المصالح المشتركة .

اننا في الأعوام الماضية منذ اعلان كوالالمبور قد شرحنا مفهومنا لمنطقة السلم والحرية والحياد ، للمجتمع الدولي . ولقد شجعنا على ذلك ، التأييد والمصادقة اللذان أعطيا لهذا المفهوم . وفي الاجتماع الذي عقد في جورجيتاون ، في غيانا في ١٩٧٢ ، فان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز رحبوا باعلان كوالالمبور كتصور ايجابي وطالبا جميع الدول باحترام أهدافه . ولقد حصلنا على تأييد اضافي في العام التالي ، عندما قام رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعون في الجزائر بالمصادقة على الاعلان . ان جهود بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا في هذا الصدد ، قد حصلت على تأييد جمهورية الصين الشعبية والهند . وفي تموز/يوليه ١٩٧٩ ، فان فييت نام قد عبرت عن اهتمامها بالدخول في مشاورات مع بلدان جنوب شرقي آسيا بهدف اقامة منطقة سلم واستقلال وحياد واستقرار ورفاهية في جنوب شرقي آسيا .

ومن الواضح أن مسألة السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا ، قد استرعت انتباه بلادى وكذلك البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا ، في السنوات العشر الماضية ،

لأننا مقتنعون بأن التقدم والتنمية والتعاون المتبادل ، يمكن أن تتم فقط تحت ظروف السلام . ان ماليزيا وهي بلد نام صغير ، تتبع سياسة نشطة للتنمية الاقتصادية من أجل تحسين مستوى معيشة شعبها ، وكذلك الحال بالنسبة لشركائها في رابطة دول جنوب شرقي آسيا . ولتحقيق هذا الهدف فاننا في حاجة ليس فقط الى السلم في بلادنا كل منها على حدة ، ولكن في جميع دول المنطقة . واننا نأمل أن تعود ظروف السلام الى الهند الصينية حتى يمكن لفييت نام ولاو وكمبوتشيا التي دمرتها سنوات طويلة من الحرب ، أن تعيد بناء وتشبيد اقتصادها وحتى يمكن لشعوبها التي عانت لوقت طويل ان تتمتع بمزايا السلم والتقدم شأنها في ذلك شأن شعوب البلدان الأخرى في المنطقة . ونحن في رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، نرى أن هناك فرصا واسعة للتعاون المتبادل مع جيراننا الآخرين في جنوب شرقي آسيا اذا ما أقيم السلام الدائم في المنطقة . وهناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه ويستفيد به بعضنا من البعض الآخر . ولكن السلام الاقليمي يمكن أن يتم اذا ما احترمت جميع دول المنطقة قواعد اللعبة . ان الخطوات الارشادية التي أشرت اليها ، هي التي تمثل قواعد اللعبة بالنسبة اليها في جنوب شرقي آسيا .

وبما أن مفهوم منطقة السلم والحيادية ينطبق على كل دولة في المنطقة ، فانه من الطبيعي ان هذا المفهوم يجب أن يناقش وأن يتم قبوله من الجميع . وبهذه الروح فان رؤساء حكومات بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا في ١٩٧٧ ، قاموا بمشاورات مع بورما وكمبوتشيا ولاو و فييت نام في محاولة للتوصل الى موافقتها على مفهوم منطقة السلام . ولقد كان الحوار مع هذه الدول مبعث أمل وتفاؤل ، ولكن هذا الأمل قد حطمه التدخل العسكري لفييت نام في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا في نهاية عام ١٩٧٨ .

لقد أعلن المجتمع الدولي أن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، هو أمر لا يمكن قبوله ، ولقد أساء النزاع في كمبوتشيا الى هذا الجو . انه يمثل تاورا عكسيا في جهودنا من أجل تحقيق هدفنا المشترك ، ألا وهو اقامة منلقة سلام في جنوب شرقي آسيا ، كما أنه يمثل انتهاكنا للمبدأ الأساسي والحيوي الذي يمكن أن يقام عليه مستقبلنا ومصيرنا المشترك . ومن هنا فانه من أجل صالح جميع دول المنطقة ، فاننا لا يمكن أن نقبل بالحلول الوسط بشأن هذا المبدأ ، ذلك لأن تنازلنا عن هذا المبدأ سوف يخلق سابقة تؤدي الى الاضرار بنا وتهدد رفاهيتنا الوطنية ، وهذه الكارثة يجب أن تصحح قبل أن نتقدم فيها الى الأمام ، وان كنا لانستطيع أن نستبعدا من الوجود .

هذه هي رؤيتنا بالنسبة لجنوب شرقي آسيا ، والسلم في كمبوتشيا هو عامل أساسي في هذه الرؤية . ومنذ بداية ١٩٧٩ فلقد تقدمت رابطة دول جنوب شرقي آسيا بعدة محاولات لحل المشكلة ، فقد تم اجراء مشاورات ومناقشات وتم القيام بزيارات لها نوى ولغيرها ، الا أن كل ذلك لم تكن له نتيجة . ونحن ليست لدينا أية وسائل للضغط ، لأننا نحن في رابطة دول جنوب شرقي آسيا لسنا طرفا في النزاع ، اننا فقط من بين الدول المعنية بالطبيعة المتفجرة للتطورات في كمبوتشيا ، ومعنية أيضا باتساع هذه الأوضاع وانتقالها الى تايلند ، وكذلك وقيل كل شيء معنية بالأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا على المدى القصير والمدى الطويل .

ولهذه الأسباب ، فاننا ممتنون لأن المجتمع الدولي مرة أخرى في قراره ٦/٣٥ ، قد وافق على رأينا وعلى مفهومنا . ولقد شجعنا ذلك وجعلنا على اقتناع بأن الطريق الذي سلكناه من أجل هذه المنطقة هو الطريق الصحيح والمعقول . واننا نعتقد أن هذا الاقرار هو اعتراف بأن جهودنا من أجل التوصل لحل لمشكلة كمبوتشيا ، تعتبر شرطا لا بد منه من أجل توفير السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا بأكمله ، وعلى ذلك فاننا لن نألوا جهدا على الاطلاق في مناشدة فييت نام التي نحتاج الى تعاونها بالفعل والتي توجد قواتها حاليا في كمبوتشيا ، بأن تحترم نداء المجتمع الدولي وأن تسهم في جهود الأمم المتحدة من أجل اعادة السلام والاستقرار اللذين نحتاج اليهما في جنوب شرقي آسيا . ويود وفد بلادى أن يؤكد لفييت نام وللاو حسن نيته واخلاصه ورغبته في

العمل معهما من أجل البحث عن وضع لجنوب شرقي آسيا ، يتسم بالسلم والاستقرار والتعاون . ولكن جهودنا يمكن أن تكون ناجحة فقط ، اذا ماتت ازالة السبب الجذري للنزاع الحالي من كمبوتشيا ، التي هي جزء لا يتجزأ من جنوب شرقي آسيا . ان أية محاولة لتجاهل المشكلة ، سوف يؤدي فقط الى انشاء مشاكل أكبر بالنسبة للمنطقة . واذن ، فان حل مشكلة كمبوتشيا يحمل في طياته المستقبل البراق لتحسين الظروف التي يمكن للثقة أن تنشأ في ظلها ، وهي المكون الأساسي لبناء السلم والاستقرار والتعاون بين دول جنوب شرقي آسيا .

وفي الأسابيع القليلة الماضية ، فان وفد بلادى بروح من حسن النية وحسن الجوار قد دخل في مناقشات مع وفدى فييت نام ولا و من أجل التوصل الى نقاط اتفاق بشأن مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، ورغم فائدة هذه المشاورات فانها قد فشلت في أن توصلنا الى أرضية مشتركة بشأن هذه القضية . ويجب أن نسجل أنه منذ بداية الحدث الكمبوتشي ، فلقد قامت الأمم المتحدة بالتقدم بندايات متكررة ، وقراراتها في هذا الصدد معروفة . واذ لم تأخذ الجمعية العامة في اطار دراستها لهذا البند الحالي بنداياتها وتوصياتها السابقة بسبب أن القضية تتعلق بجنوب شرقي آسيا وانه على دول المنطقة ذاتها أن تحلها ، فسوف يكون ذلك بمثابة اهانة لجهود الأمم المتحدة حتى الآن ، وسيكون ذلك أيضا بمثابة اننا نطلب من هذا المحفل الموقر أن يتجاهل قراراته السابقة .

وعلى ذلك ، فاننا لا يمكن أن نشترك في هذه العملية ولكن يمكن أن نؤكد لزملائنا الموقرين من فييت نام ولا وأنه يدفعنا الاخلاص للمثل العليا ، الى التطلع للعمل معهم من أجل استمـرار الحوار ، حتى يمكن تحقيق الهدف المشترك الذي نحاول تحقيقه في منطقتنا . اننا نستمر في هذا الطريق ، لاننا في جنوب شرقي آسيا ليس أمامنا أى بديل آخر .

وفي الختام ، اسمحوا لي بأن أكرر الاعراب عن القلق الذي عبر عنه وزير خارجيتنا بشأن الاتجاه المتزايد فيما بين الدولتين العظميين ليس فقط في مجال استخدام القوة بينهما عندما يسمح الأمر بل بتشجيع الآخرين لكي يخوضوا حروبهما بشكل أو بآخر . اننا نخشى أننا نحن الدول الصغيرة غير المنحازة ، سوف نصبح مجرد قطع على لوحة التنافس بين الدولتين العظميين ، والتي

تتم المواجهة بينهما على حافة هذه اللوحة . وعلى ذلك فاننا نتوجه بندا اليهما ، بأن تحليلا بضبط النفس وان تكونا على مستوى مسؤولياتهما كدولتين عظميين وان تنقذا مناطق مثل جنوب شرقي آسيا من مثل هذه النزاعات . اننا ليست لدينا وسائل وقوة الأسلحة الحديثة ، ومن هنا فان دفاعنا الوحيد هو الانسجام الاقليمي ، الذي يجب أن يكون فعالا حتى يكون رادعا نحمي به أنفسنا من الدخول في هذه العملية ، وسنستمر في العمل من أجل مثل هذا التعاون الاقليمي .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : في الأيام الأخيرة ، فان وفد بلادى قد تحدث فيما يتعلق بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية بشأن الحالة في كمبوتشيا . وأمام ذلك فلقد قررت في بداية الأمر ألا أتحدث بشأن البند ١١٩ من جدول الأعمال حتى لا أثقل على صبر زملائي ، ولكنني قررت بعد ذلك أن أتحدث بايجاز بشأن هذا البند لسببين : أولهما أنني أود أن أتفادى أن أعطي لفييت نام ولا وانطبعا بأن وفد بلادى يقاطع مناقشة هذا البند ، وثانيهما أنني أردت أن أتحاشى أى شعور يمكن أن يؤخذ بأن دولتي تقل عن فييت نام أو لا وفي اهتمامهما بالسلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

في ١٩٧٥ ، وضعت حرب فييت نام أوزارها . وللمرة الأولى على مدى أكثر من ثلاثة عقود تصمت المدافع ، كما أن دول منطقة جنوب شرقي آسيا تطلعت الى العيش في سلام مع بعضها البعض . وعن طريق تبادل الزيارات من قبل زعماء دول المنطقة وعن طريق التدابير الأخرى الخاصة ببناء الثقة ، فان العلاقات بين دول المنطقة قد تحسنت تدريجيا كما أن مشاعر عدم الثقة والشك قد خمدت شيئا فشيئا .

ان الأمل في استقرار دائم في المنطقة قد تحطم عندما قامت فييت نام ، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، بغزو كمبوتشيا واحتلالها . ومنذ ذلك الحين ، استمرت الاعتداءات المسلحة بين القوات الفييتنامية المسلحة وكمبوتشيا ونتيجة لذلك ، أجبر عدد كبير من الكمبوتشيين على الفرار الى تايلند والى غيرها من الدول المجاورة سعياً وراء الأمن والملاجئ ، وفراراً من الموت والمجاعة والمرضى .

لقد خلق القتال في كمبوتشيا حالة من التوتر الحاد في جنوب شرقي آسيا لقد تعرضت وحدة أراضي تايلند للانتهاك مراراً وتكراراً ، نتيجة للعدوان المسلح من قبل القوات الفييتنامية ، ولا سيما خلال حزيران / يونيه من هذا العام . ان ما يقرب من ٢٠٠ ألف جندي فييتنامي في كمبوتشيا يتجمعون بالقرب من الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، ويشكلون خطراً على أمن تايلند . ان استمرار النزاع في كمبوتشيا قد أفضى أيضاً الى التدخل في شؤون المنطقة من قبل دول من خارج الاقليم .

لهذه الأسباب ، فانه يتحتم علينا أن نجد حلاً عادلاً ودائماً للنزاع في كمبوتشيا ، اذا كنا نريد إعادة السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ولتحقيق هذا الغرض ، فان دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، مع ٢٥ دولة أخرى ، قد اقترحت عقد مؤتمر دولي من أجل حل النزاع في كمبوتشيا . وقد اعتمد هذا الاقتراح في الجمعية العامة بأغلبية ٩٧ صوتاً مؤيدين وذلك في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ بالقرار رقم ٦ / ٣٥ .

اذا كانت فييت نام مخلصه في رغبتها في دعم السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، فينبغي عليها ان أن تصفي الى صوت المجتمع الدولي ، وأن توافق على أن تأتي الى مائدة المفاوضات . أما اذا كانت فييت نام ، من ناحية أخرى ، تصر على انتهاج سياستها الراهنة ، وهي أن ما حققته بالقوة العسكرية في كمبوتشيا - الأمر الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقانون الأمم - أمر غير قابل للتفاوض ولا رجعة فيه ، فاننا سوف نجد أنفسنا مجبرين على أن نستنتج أن فييت نام ليست لديها رغبة خالصة في دعم قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وأن البند ١١٩ من جدول الأعمال ليس الا وسيلة دعائية .

السيد حسين الألفي (اليمن الديمقراطية) : ان ادراج بند " مسألة السلم

والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية

العامة ، يمثل في حد ذاته ، عاملا ايجابيا لمساهمة المجتمع الدولي وبقيّة دول منطقة جنوب شرقي آسيا في الجهود البناءة ، التي تبذلها دول منطقة الهند الصينية ، من أجل توفير الأجواء المناسبة لتخفيف التوتر في منطقة جنوب شرقي آسيا ومنع تدهور الأوضاع فيها ، فالوضع الحالي في منطقة جنوب شرقي آسيا يتسم بالتوتر والانفجار ، الأمر الذي يقلق دول المنطقة وكافة القوى المحبة للسلم والحرية في العالم .

ان شعوب الهند الصينية ، في فييت نام ولاوس وكمبوتشيا الشعبية ، التي عانت من ويلات الحرب الالمبريالية العدوانية خلال العقود الأربعة الماضية ، وقد مت التضحيات الجسام ، من أجل الاستقلال والحرية ، ولتتعم بالسلم والاستقرار الذي يعتبر شرطا أساسيا لاعادة بناء بلدانها التي مرتها الحرب ، ويلبي طموحاتها في انهاء حالة المواجهة العسكرية بين دول المنطقة ، التي نتجت عن تلك الحرب ، لازلت تتعرض لمحاولات الالمبريالية وعملائها ، المستهدفة اعاقه شعوب الهند الصينية عن انهاء آثار الدمار والتخريب الذي ألحقته الحرب الالمبريالية العدوانية ، في محاولة لتدمير مخططاتهم التآمرية ، وابقاء منطقة الهند الصينية ، بشكل خاص ، وجنوب شرقي آسيا بشكل عام ، منطقة توتر وحروب اقليمية ، وبذلك تعرقل جهود شعوب المنطقة في جعلها منطقة سلم واستقرار وتعاون . ولعل ابرز دليل على ذلك هو حرمان الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية من مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة ، والاصرار على ابقاء ممثلي بول بوت الذين لفظهم شعبهم ، ولا يمثلون الا أنفسهم والمصالح الالمبريالية ، والاصرار أيضا على مناقشة ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا دون موافقة مجلس الشعب الثوري ، الممثل الشرعي للشيخ الكمبوتشي .

ان الوضع القائم في جنوب شرقي آسيا معقد للغاية ، ويزيد من تعقيد هذا التدخل الخارجي في المنطقة . ان هذا الوضع يتطلب من دول المنطقة أن تتحمل مسؤوليتها بشكل مشترك للحد من تدهوره . ان المصالح المشتركة لكافة دول المنطقة ، وأبرزها السلم والاستقرار ، تحتم على هذه الدول ، بصرف النظر عن اختلافاتها القائمة ، أن تلجأ الى الحوار بينها ، كعامل هام في انهاء حالة المواجهة القائمة . واطبعي أن الحوار لا يمكن أن يتحقق دون الامتناع عن أية أعمال تؤدي الى تدهور الوضع ، وتوفير الظروف اللازمة لتسوية المشاكل الملحة ذات الاهتمام المشترك ، وتحسين العلاقات بين دول المنطقة . وفوق هذا وذاك ، وضع حد للتدخل الخارجي في المنطقة ، والصل على اقامة منطقة سلم واستقرار وتعاون في جنوب شرقي آسيا .

ومن أجل تحقيق ذلك ، يتطلب الأمر زيادة درجة التفاهم المشترك ، والاحترام المتبادل لمصالح دول منطقة الهند الصينية من جانب ، وبقية دول منطقة جنوب شرقي آسيا من جهة أخرى ، واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي كل منهم ، والالتزام بمبادئ عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر ، والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة ، والتعاون والتعايش السلمي على قدم المساواة ، والدخول في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف لمناقشة المبادئ والأشكال اللازمة لتسوية المشاكل ذات الاهتمام المشترك والاتفاق حولها .

في هذا الاتجاه فاننا نشني على جهود جمهورية فييت نام الاشتراكية في توفير الشروط المناسبة لتحسين العلاقات بين دول الهند الصينية والدول الأخرى في جنوب شرقي آسيا. ان الزيارات التي قام بها رئيس وزراء فييت نام الاشتراكية ووزير خارجيتها لدول المنطقة، من أجل تحقيق هذا الهدف وتخفيف التوتر في المنطقة، لهي خطوات تستحق تقديرنا الكبير وادراكنا لاهتمام دول منطقة الهند الصينية، باحلال السلم والاستقرار الذي حرمت منه، وقد مت ولا زالت تقدم التضحيات الكبيرة من أجل الوصول اليه.

كما اننا ندعم المقترحات البناءة التي وردت في الاعلان الصادر في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ عن اجتماع وزراء خارجية دول الهند الصينية الثلاث في فينتيان الذي تضمنته الوثيقة رقم A/35/347 بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠؛ تلك المقترحات التي تمثل خطوات عملية لاستقرار الأوضاع في جنوب شرقي آسيا، محددة في برنامج عملي، يأخذ في الاعتبار مصالح كافة بلدان المنطقة، وتتلخص تلك المقترحات في استعداد دول الهند الصينية لتوقيع معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المجاورة في منطقة جنوب شرقي آسيا حول عدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام أراضي كل منهم ضد أي طرف من الأطراف المعنية، واستعداد هذه الدول أيضا لاقامة منطقة سلم واستقرار في جنوب شرقي آسيا، وايجاد الحلول لكافة المشاكل المتنازع عليها بالشرق السلمية.

كما اننا في هذا الصدد، يا سيادة الرئيس، نحبي المبادرة الجديدة التي تقدم بها مؤخرا وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية، بموافقة مجلس الشعب الثوري الكمبوتشي، بسحب جزء من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا.

ان السلم والاستقرار يتطلب تعاون بقية دول منطقة جنوب شرقي آسيا لتنضم الى جهود دول الهند الصينية للخروج بنتائج ايجابية تلمي لموحات شعوب المنطقة، من أجل تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. واننا لعلنا ثقة انه بتوفر حسن النية لدى دول المنطقة والأخذ في الاعتبار مصالحهم المشتركة، دون تغليب مصلحة طرف على آخر، وباسهام الدول من خارج المنطقة اسهاما ايجابيا بروح بناءة والتوقف عن أية أعمال تضر بجهود الدول المعنية، فانه يمكن التغلب تدريجيا على كافة الصعوبات والعراقيل، والخروج بنتائج مشرقة تحقق في النهاية لموحات شعوب المنطقة في اقامة منطقة سلم واستقرار وتعاون في جنوب شرقي آسيا.

السيد كاسمورى (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : بالأمس استمعنا جميعا الى بيانين أدلى بهما وفدان من وفود جنوب شرقي آسيا - وهما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية غيبت نام الاشتراكية . واليوم ، يود وفد بلادي أن يعلن موقف بلدي ، تايلند ، والتي ليست أقل اهتماما بالسلم والاستقرار الاقليمي .

خلال الأيام القليلة الماضية ، فان هذه الجمعية قد بحثت موضوع كموتشيا من النواحي الاجرائية والجمهورية ، ونحن جميعا نعلم ان كموتشيا تقع أيضا في جنوب شرقي آسيا . ان التصويت الذي تم بشأن هذا الموضوع يوضح بجلاء حكم المجتمع الدولي بالحاجة الى ايجاد حل سلمي للمشكلة عن طريق مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . ومن المؤسف ان هذين البلدين من جنوب شرقي آسيا قد رفضا هذا المنهج الذي يحظى بمؤازرة أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومن ثم فقد فقدنا كثيرا من مصداقيتهما أمام هذه الجمعية .

من الحقائق المعروفة انه قبل عام ١٩٧٩ ، فان بلدان جنوب شرقي آسيا كانت تضي قدما بطريقة مرضية نحو عهد جديد من علاقات حسن الجوار والتعاون الودي . ان سرد الأحداث الذي عممه وفد غيبت نام بالأمس يوضح انه في غضون عام ١٩٧٨ ، فان قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق فسي هذا الصدد ويدعي كل طرف الفضل فيه . وقد ساد التفاؤل حينئذ ولكنه للأسف لم يدم الا وقتا قصيرا . وبعد ذلك بوقت قليل ، ورغم التأكيدات التي أعلنت للحكومات الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، فان غيبت نام - على العكس - قررت فرض ارادتها على كموتشيا عن طريق غزو كبير واحتلال عسكري لهذا البلد في جنوب شرقي آسيا . ان سرد تسلسل الأحداث منذ ما يسمى تحرير بنوم بنه فسي ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ يوضح تدهورا مفاجئا في شؤون المنطقة ، وكذلك زيادة واضحة في اشتراك قوى خارجية في الشؤون الاقليمية . وما من ذريعة يمكن أن تخفي هذه الحقيقة عن العالم ، وما من محاولة لاثارة القلاقل في أجزاء أخرى في المنطقة - سواء أكانت على حدود تايلند وكموتشيا أم تايلند ولاو - سوف تنجح في تحويل انتباه العالم عن السبب الحقيقي للتوتر والنزاع فسي جنوب شرقي آسيا .

ان وفد بلادي يرى ، ويشاركة في ذلك العديد من بلدان المنطقة ، أننا جميعا يمكننا أن نعود الى طريق السلم والاستقرار والتعاون بمجرد انتهاء انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وبينما جرت المشاورات والمحادثات بين الدول في المنطقة ، فان المفاوضات المثمرة يمكن أن تجرى اذا ما تمسكت جميع الأطراف تمسكا حازما بمثل هذه المبادئ وأن تعمل في نيّة خالصة نحو خلق مناخ من الثقة في المنطقة . وان أفضل طريق هو أن ننتقل بالنزاع الى مائدة المؤتمر ، وألا نقبل ما يسمى بالحل الذي يفرض عن طريق القوة العسكرية . وفي غضون ذلك ، فان أي انسحاب لقوات الاحتلال من كمبوتشيا سوف يكون موضع الترحيب ، ولكنه ينبغي أن يجرى دون أية شروط مسبقة أو مراوغة .

لا تزال ذكرى المدوان المسلح ، الذي جرى في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه في تايلند عن طريق القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، حيّة في أذهاننا ، ومن ثم فان نبذ التهديد باستخدام القوة من جانب أولئك الذين ينتهكون مبادئ الميثاق لا يمكن الا أن يساعد على خلق مناخ من الثقة الذي هو أمر ضروري للتقدم السلمي في المنطقة . وبالرغم من انتهاكات الحدود من جانب قوات الاحتلال في كمبوتشيا ، فليس هناك ما يسمى بالحرب غير المعلنة قد تورطت فيها تايلند . واذا كانت هناك أية " حرب غير معلنة " فانها تلك التي في داخل كمبوتشيا ذاتها ، وهي الحالة الغزو الأجنبي والاحتلال لهذا البلد التعميس .

ومن جهة أخرى ، فان جانباً من حدود تايلند مفتوح لموافي وكالات الأمم المتحدة ، وكذلك مندوبي وسائل الاعلام ، حيث بإمكانهم أن يروا الوضع الحقيقي بأعينهم . وفي هذا الخصوص ، فمما يشدد عزمنا ان الجهود التي تبذلها تايلند من أجل زيادة تواجد الأمم المتحدة على الحدود قد حازت بتأييد أغلبية كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة .

وهناك اشارات قد ذكرت أمام هذه الجمعية بشأن الموقف على الحدود بين تايلند ولاو. ورغم الهجوم الصارخ على زورق تايلندى بحرى كان يقوم بدورياته والذي تسببت عنه بعض الخسائر والموقف المتوتر الذى أدى الى غلق مؤقت للحدود ، فان حكومة تايلند قد انتهزت أول فرصة للتخفيف من حدة الموقف باعادة فتح نقاط العبور على الحدود مما خففت من التوتر الى حد كبير . وينبغي أن نلاحظ أنه وفقا للاتفاقيات بين تايلند ولاو التي أنشأت لجنا مشتركة على الصعيد القومى والمحلى لتسوية النزاعات الشائبة بطريقة سلمية ، فان اللجوء الى القوة من قبل لاو قد انتهك روح ونص هذه الاتفاقيات .

وبالأمس ، فان مندوب تشيكوسلوفاكيا ، قد حاول أن يضلل الجمعية العامة بالاشارة الى ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد تايلند ولاسيما بشأن قضية الاغاثة الانسانية لشعب كمبوتشيا . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى قد استرعى انتباه الجمعية العامة الى مذكرة الأمين العام بشأن تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى التي عمت في الوثيقة A/35/502 بتاريخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ، والتي توضح بكل جلاء أن تايلند قد تعاونت عن كثب مع الأمم المتحدة ومع الصليب الأحمر وغيره من المنظمات الانسانية في تيسير تقديم ونقل المعونات على الحدود وكذلك عن طريق بنوم بنه كامبونج سوم ، دون أى تمييز . ولقد اعترف الصليب الأحمر أيضا بهذا الأمر في تقريره الثانى والخمسين بتاريخ ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ الذى جاء فيه مايلي :

” . . . ان الثالث عشر من تشرين الأول/اكتوبر يعتبر الذكرى الأولى لعمليات الاغاثة التي قام بها الصليب الأحمر لبنوم بنه . وخلال العام الماضى قام ب ٧١٤ رحلة ، منها ١٥٢ رحلة قامت من سنغافورة و ٥٦٢ من بانكوك . وهذه الرحلات نقلت ١٣٧١٦ طنا من امدادات الاغاثة تمثل قيمة اجمالية تبلغ ١٣ مليون دولار” .

ومن ناحية أخرى فان القوات المحتلة هي التي سعت في النهاية الى الاستفادة من عمليات الاغاثة الدولية لخدمة أغراضها العسكرية والسياسية ، ولقد استفادت من تلك الامدادات على حساب العديد من المدنيين الكمبوتشيين .

ومن ناحيتها ، فان حكومة تايلند قد اقترحت اقامة مناطق سلام داخل كمبوتشيا لضممان

سلامة اللاجئين ، وتوزيع المعونة الدولية للمدنيين الكمبوتشيين . ان هذا الاقتراح قد أيدته الآن الجمعية العامة وهو خير دليل على حسن نية تايلند وعلى تأييد المجتمع الدولي لهذه الفكرة . ومن ثم ، فانه يتعين على أولئك الذين رفضوا هذا الاقتراح أن يقنعوا المجتمع الدولي باخلاصهم وحسن نواياهم .

ان تايلند ليست طرفا في نزاع كمبوتشيا ، وان المشكلة الكمبوتشية لم تكن من فعل تايلند ، ولكن رغم ذلك فان تايلند قد تأثرت بشكل كبير من التدفق الرهيب للاجئين كمبوتشيا ، ومن وجود عدد ضخم من قوات الاحتلال في كمبوتشيا على حدود تايلند ، مزودة بأسلحة معقدة . ومن ثم ، فان من صالح تايلند أن تساعد في إيجاد حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا ، وفقا للخطوات التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها الذي اعتمد منذ يومين دون التضحية بالمبادئ التي أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للدول الأقل قوة في عالم بات يتسم بعدم الاستقرار . كما انه من المفيد على المدى الطويل لبلدان جنوب شرقي آسيا أن تتعاون للتوصل الى تسوية سياسية لنزاع كمبوتشيا الذي بدأ منذ عام ١٩٧٨ على انتهاك عملية التعايش السلمي والتعاون البناء فيما بين شعوب تلك المنطقة . وهي ان تفعل ذلك ، سوف تتعلم أن تعيش معا وأن تعمل معا من خلال المنار المعايير الدولية رغم الاختلافات في نلمها الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك يبدأ عهد جديد يسوده الاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا كلها .

السيد ثيون براسيت (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وفي الاجتماع السابع والستين للجلسة العامة ، فان الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة قد اعتمدت القرار ٣٤/٢٢ بالأغلبية الساحقة وهي ٩١ صوتا مقابل ٠٢١ وبهذا القرار فان الجمعية العامة قد أدانت التدخل المسلح لفييت نام في كمبوتشيا وسجلت :
 " . . . تلاخاط بقلق بالغ ان النزاع المسلح في كمبوتشيا قد تصاعد وأنه يهدد على نحو خطير السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا " .

وفي الفقرة السابعة من المناق ، فان الجمعية العامة " تدعو الى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا . . . " وفي الفقرة العاشرة من المناق :

(السيد شيون براسييت ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

” تقرر وجوب تمكين شعب كمبوتشيا من اختيار حكومته بطريقة ديمقراطية دون

تدخل أو تخريب أو قسر من الخارج ” .

وفي ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر الماضي وفي جلستها العامة الرابعة والأربعين ، فان الجمعية العامة قد اعتمدت بأغلبية أكبر بلغت ٩٧ صوتا مقابل ٢٣ ، القرار ٦ / ٣٥ . وبهذا القرار الجديد ، فان الجمعية تندد باستمرار التدخل المسلح الفيتنامي في كمبوتشيا ، وتطالب بتنفيذ القرار ٢٢ / ٣٤ وتعلن عن :

” قناعتها بأنه من أجل التوصل الى السلم الدائم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ،

هناك حاجة ملحة لاجاد حل سياسي شامل لمشكلة كمبوتشيا يضمن السيادة والاستقلال

لكمبوتشيا وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مستقبله بحرية دون تدخل خارجي ” .

ان هذين القرارين قد صوّت لصالحهما جميع بلدان جنوب شرقي آسيا وبلدان الباسيفيك

وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما عدا بلدين وهما جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

ان هذين القرارين يؤكدان بوضوح انه منذ عامين ، فان السلم والاستقرار في جنوب شرقي

آسيا قد دُمرا باحتلال قوات فييت نام المسلحة لكمبوتشيا ، وان الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية

من كمبوتشيا ، هو فقط الذي سيجعل من الممكن اعادة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، ومن

ثم اقامة تعاون مثمر بين بلدان المنطقة يقوم على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة .

وفي نيسان / ابريل عام ١٩٧٥ ، فان جميع شعوب وبلدان منطقة جنوب شرقي آسيا ، بدأ

يحدوها بصيص من أمل مشروع في أنها في النهاية ستتمكن من العيش في سلم وأمان ، بغية تعبئة

جميع قواها المادية والمعنوية ومواردها القومية من أجل حياة أفضل ومن أجل تقدم اجتماعي . ان

شعب كمبوتشيا الذي خرج من حرب طويلة من أجل تحرره الوطني ، كان يأمل في امكانية بناء كمبوتشيا

المستقلة المتحدة ، الآمنة ، الديمقراطية ، الحيادية وغير المنحازة مع وحدة أراضيها . لقد

الشعب انه يستطيع أن يعيش في علاقات من حسن الجوار مع جميع جيرانه ، وأن يقيم علاقات أوثق

من التعاون معهم ، على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة والمصالح المشتركة .

ولكن لسوء الحظ لم يستمر هذا الحلم طويلا ، فمنذ بداية حزيران / يونيه ١٩٧٥ غـذت القوات الفيتنامية جزيرة كوه واى واحتلتها ورفضت تماما أن تنسحب من المعابد الواسعة التي احتلتها منذ ١٩٦٥ في إقليم كمبوتشيا . ومنذ ذلك التاريخ ، تبذل سلطات هانوى قصارى جهدها للاطاحة بالحكومة الشرعية لكمبوتشيا الديمقراطية واستبدالها بنظام عميل قد يقبل احتواء كمبوتشيا في اتحادية الهند الصينية لفييت نام دون اثاره الاهتمام الدولي كما فعلوا ذلك مع لاو من خلال ما يسمى " بمعاهدة الصداقة والتعاون " المزعومة بتاريخ ١٨ تموز/ يوليه ١٩٧٧ . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، هدف اتحاد الهند الصينية الفيتنامية المقرر منذ عام ١٩٣٠ من قبل الحزب الشيوعي للهند الصينية - وقد كان هذا هو اسم الحزب الشيوعي الفيتنامي آنذاك - فقد كثفوا استفزازاتهم العسكرية على الحدود ، ورفضوا بعناد سحب قواتهم من أراضي كمبوتشيا ، وصحبوا ذلك بأعمال التخريب والتفويض والمقاطعة ومحاولات قتل قادة كمبوتشيا الديمقراطية ، وكذلك الاعداد للانقلابات في هذه المنطقة . ان الغزو الفيتنامي لكمبوتشيا الديمقراطية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ الذى منى بالهزيمة في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، والغزو الفيتنامي الحالي منذ ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ليسا الا نتيجة للفشل المتعاقب لكل هذه العمليات التي ترمي الى عدم الاستقرار والتي تقوم بها سلطات هانوى من أجل الاطاحة بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ان وثيقة الامم المتحدة A/35/485 المؤرخة ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، تعطي تفاصيل أكثر لهذا النصف قرن من المرامي التوسعية لهانوى والتي تهدف الى ضم الأراضي الأخرى .

ان الخلفية الموجزة التي حدثتكم عنها توضح بكل وضوح كيف تواصل سلطات هانوى استراتيجيتها لاتحاد الهند الصينية الذى تستخدمه كنقطة انطلاق للتوسع الاقليمي على منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها ، وتبين أيضا أن الغزو الفيتنامي لكمبوتشيا هو السبب الحقيقي الوحيد والعميق للموقف الحالي المتفجر في جنوب شرقي آسيا ، حيث لا يوجد سلم ، أو استقرار أو تعاون ان هذا التعاون مستحيل الآن . وهذا هو مطمح القادة الفيتناميين وهو الذى يمنع بلدان المنطقة من اقامة منطقة من السلم والحرية والحياد . ان هذا المطمح التوسعي لهانوى في الاقليم ، قد ادانتها جميع الشعوب والبلدان المحبة للسلم والعدالة الاعضاء في منظماتنا العالمية ، كما اتضح

ذلك من مناقشات مجلس الأمن في كانون الثاني /يناير ، وشباط /فبراير ، وآذار /مارس ١٩٧٦ ، وكذلك في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وخلال هذه الدورة . ان المناقشات بشأن وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة وبشأن الموقف في كمبوتشيا في الأسبوع الماضي والتصويتات الساحقة التي تمت كنتيجة لهذه المناقشة ، كانت واضحة تماما . وقد بينت دون شك الحقائق التالية :

أولا وقبل كل شيء ، ان السبب العميق لحرب العدوان والابادة الجماعية التي تقوم بها سلطات هانوي ضد كمبوتشيا الديمقراطية يكمن في رغبتها التوسعية في امتصاص كمبوتشيا داخل اتحاد الهند الصينية الفيتنامي ضد ارادة شعب كمبوتشيا وقادته التي لا تتزعزع في بناء كمبوتشيا مستقلة استقلالا حقيقيا ، وموحدة ، وسلمية وحيادية وغير منحازة مع وحدة جميع أراضيها .

ثانيا ، ان هذه الرغبة التوسعية الفيتنامية لا تقتصر فقط على اتحاد الهند الصينية الفيتنامية ، وانما تمتد الى منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها . فالواقع ، أولا وقبل كل شيء ان اتحاد الهند الصينية الفيتنامي لا يتوقف عند امتصاص كمبوتشيا ولا وانما يريد أن يشمل ست عشرة مقاطعة من الشرق ومن شمال شرقي تايلند .

وعلاوة على ذلك ، فان اتحاد الهند الصينية الفيتنامي ، يجب أن يستخدم كمنقطة انطلاق للتوسع الفيتنامي في بقية جنوب شرقي آسيا . ان البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز لا تزال تذكر المهاترات العنيفة التي تفوه بها الوفد الفيتنامي في مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو في آب /اغسطس ١٩٧٦ في معارضته للاقتراح المقدم من ماليزيا والذي يقضي بأن يتضمن الاعلان الختامي مساندة المؤتمر لاعلان كوالالمبور بشأن مفهوم منطقة السلم والحريية والحياد في جنوب شرقي آسيا . ولا يزال كل منا يذكر تلك الانتقادات العنيفة والشتائم التي تفوهت بها هانوي ضد جميع دول رابطة جنوب شرقي آسيا ولاسيما تايلند التي أعادت كمبوتشيا الديمقراطية علاقاتها الدبلوماسية معها في تشرين الأول /اكتوبر عام ١٩٧٥ . ان التوسعيين الفيتناميين لم يبدأوا في اخفاء هذا العدوان المفتوح ، الا في أواسط عام ١٩٧٨ ، من أجل أن يخفوا استعداداتهم لفضو كمبوتشيا الديمقراطية . واخلاصا منهم لمنطق العصا والجزر ،

ولطبيعتهم التي تقوم على الكلمات المعسولة وقلب من حجر ، فانهم يستخدمون دبلوماسية الابتسامات مع أعمال العدوان .

والواقع ، ان أحدا لم ينس أن غزو كمبوتشيا الديمقراطية ، قد تم بعد ثلاثة أشهر من التأكيدات التي أعطاها رئيس الوزراء الفيتنامي قام فان دونغ ، لجميع بلدان جنوب شرقي آسيا والتي تقضي بأن جمهورية فييت نام الاشتراكية ستحترم استقلال وسيادة ووحدة أراضي جميع الدول المجاورة . كما لم ينس أحد حقيقة أن قوات الاحتلال الفيتنامية في كمبوتشيا قد غزت أراضي تايلند وقتلت مواطنيها في حزيران / يونيه الماضي ، وذلك بعد أسابيع قليلة فقط من تعهد وزير الخارجية الفيتنامي لتايلند بأن جمهورية فييت نام الاشتراكية ستحترم دائما استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها . ان العدوان الفيتنامي ينبيء بالمرحلة المقبلة للتوسع الفيتنامي والذي يرتب لتحقيق مطمحه الأول في اتحاد الهند الصينية . والواقع ، ان التوسعيين في هانوى لم يخفوا مطامعهم ابدا حتى قبل غزو كمبوتشيا الديمقراطية . ولقد بينت الحقائق دوما ان فييت نام ترغب في أن تلمس دور قوة عظمى في جنوب شرقي آسيا تحت فتاع ما يسمى بمهمة خلاص مزعومة ، لتقوم باسم البروليتاريا الدولية بالعمل كحارس متقدم للاشتراكية المكافحة ضد القوى التي تعتقد أنها السبب في توسع الامبريالية والرجعية المتمثلة في جميع بلدان جنوب شرقي آسيا الاخرى .

ومن الواضح تماما لكل شخص ، أن سلطات هانوى لم ولن تستطيع أن تحقق رغبتها التوسعية الاقليمية دون المساعدة القوية من جانب قوة عظيمة توسعية عالمية . وفي كمبوتشيا فمن الواضح تماما كحقيقة سيئة ، أن فييت نام لا تستطيع أن تواصل احتلالها للبلد أو أن تستمر في جرائمها ضد شعب كمبوتشيا دون مساعدة كبيرة من قبل هذه القوة التوسعية الكبرى ، والتي تقدر بأكثر من ثلاثة ملايين دولار يوميا .

وفي مقابل هذا الدعم الشامل من قبل هذه القوة التوسعية الكبرى لاتحاد الهند الصينية ، ستدفع سلطات هانوى أى ثمن . وانذا كان لدينا بعض الشك عن شروط هذا التبادل ، فلن يكون لدينا اليوم أى شك بشأنها خاصة بعد انضمام فييت نام الى مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة في حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، والتوقيع في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٨ على المعاهدة العسكرية

السوفييتية الفيتنامية المعروفة باسم معاهدة الصداقة والتعاون والتي تتضمن في الحقيقة دخول
فبييت نام في حلف وارسو . وعلاوة على ذلك ، فان فتح جميع القواعد العسكرية الفيتنامية وكل من
القواعد البحرية والجوية بما فيها دانانغ وكامران ، للقوة التوسعية الكبرى ، ليس سوى تأكيد
لاعتماد فبييت نام الكامل على هذه القوة ، وللرابطة التي لا تنفصم بين القوة التوسعية الفيتنامية
والقوة التوسعية العالمية .

وأخيرا ، حينما كانت القوات الفيتنامية مؤيدة ماديا ومعنويا بكل قوة ، ومزودة بالمستشارين
والمعدات من قبل هذه القوة التوسعية الكبرى وعند ما غزت كمبوتشيا الديمقراطية ، فقد اعتقد بعض
الناس أن هذا الصراع صراع ثنائي بين بلدين جارتين ، دون أية اعتبارات اقليمية أو عالمية . ولقد
جعلت تلك القوة التوسعية من غزوها لأفغانستان الذي تم تحت ذرائع مماثلة وفي ظروف مشابهة
الناس يفهمون الرابطة التي لا تنفصم بين التوسع الاقليمي والتوسع الشامل وبين خطر الاستراتيجية
التوسعية بكل أبعادها .

ان التوسعيين بدخولهم في جنوب شرقي آسيا ، يواجهون عقبة كبيرة ألا وهي كفاح شعب كمبوتشيا ، بقيادة جبهة الاتحاد الوطني الديمقراطي لكمبوتشيا وحكومتها ، واللتين عزمنا على الدفاع عن حياة شعب كمبوتشيا وهويته الوطنية وحقه في الوجود كدولة مستقلة ذات سيادة وغيروا مناهضة وحقه في أن يقرر مصيره بكل حرية . ان هذا الكفاح يشكل لبنة هامة في الجبهة الدولية المناهضة للتوسعية والتي تدافع عن السلم في العالم .

ان التوسعيين يواجهون معارضة شعبي فييت نام ولاو ، حيث أن ظروف المعيشة تسوء يوما بعد يوم رغم تكثيف أعمال القمع والاضطهاد والمقاومة المسلحة المنظمة المتنامية والخلافات المتزايدة داخل العصبة التي تقود البلاد .

انهم يواجهون أيضا عزم البلدان والشعوب في جنوب شرقي آسيا ، التي تدافع عن الاستقلال والحرية ومساندة شعب كمبوتشيا رغم الضغوط والتهديدات التي تتعرض لها من جانب التوسعيين . ان تضامن شعوب وبلدان هذه المنطقة في كفاحها ، يكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة لمستقبل جنوب شرقي آسيا . واليوم ، فقد أتضح أنه بفضل الوحدة والتضامن من أجل تحقيق الهدف النبيل لاقامة منطقة من السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا ، فان بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا كقوة جديدة سياسية واقتصادية في العالم قد أسهمت اسهاما كبيرا في الاستقلال الوطني والأمن الدولي .

ان البعض يتساءل لماذا دفع التوسعيون الاقليميون الفيتناميون بتكاليهم الى درجة أنهم سجلوا في جدول أعمال الجمعية العامة " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " مع العلم بأنهم يعرفون أنهم هم أنفسهم الذين مروا السلم والاستقرار بغزوهم لكمبوتشيا ومنعوا التعاون في هذه المنطقة .

ان الاجابة على ذلك واضحة ، وهي انهم يحاولون التخلص من المأزق العسكري والسياسي في كمبوتشيا وكذلك من عزلهم على الصعيد الدولي . ولهذا فان ما تبحث عنه سلطات هانوي هو ميوميخ في جنوب شرقي آسيا والاعتراف الدولي الفعلي بالأمر الواقع ، أي امتصاص كمبوتشيا من قبل فييت نام واقامة ما يسمى " اتحاد الهند الصينية " الفيتنامي ، مما يوفر لها مهلة ضرورية لتدعيم قواتها بغية تحقيق طفرة جديدة ودفعة جديدة في هذه المنطقة في الوقت المناسب .

(السيد ثيون براسيت ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

وفي بيانه الذى ألقاه يوم ١٥ تشرين الأول / أكتوبر — وأشير الى الوثيقة 68, pp 35/PV. A/ 71 • t — فان ممثل التوسعيين الفيتناميين لم يتردد في أن يهدد بمد حرب التوسع الفيتنامية الى المنطقة بأكملها رغم ما يتبع ذلك من آثار تؤدي الى حرب عالمية ثالثة اذا لم تكن بلدان جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى في العالم ترغب في قبول الأمر الواقع الفيتنامي في كمبوتشيا . ان هذا البيان قد أوضح أن سلطات هانوى ما زالت تدافع عن قانون الغاب وأنها تواصل تحديها واحتقارها للمجتمع الدولي ولجميع البلدان والشعوب المحبة للسلام والعدالة .

ان ادراج الهند ١١٩ على جدول الأعمال ، ليس الا احدى المناورات التخريبية التي ترمي الى تعطيل قرار الجمعية العامة ٢٤ / ٢٢ أولا وقبل كل شيء ، ذلك القرار الذى يدعو فييت نام الى أن توقف فوراً حربها العدوانية ضد كمبوتشيا وأن تسحب جميع قواتها المسلحة من كمبوتشيا وتترك الشعب الكمبوتشي لكي يقرر مستقبله بنفسه دون أى تدخل أجنبي . وثانيا ، ابطال القرار ٣٥ / ٢٦ الذى يؤكد على ضرورة أن تنفذ فييت نام القرار ٢٤ / ٢٢ الذى اعتمد في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر بأغلبية ساحقة هي ٩٧ صوتا مقابل ٢٣ . وثالثا ، قبول الأمر الواقع الفيتنامي في كمبوتشيا وتقنين الحرب العدوانية في إطار الأمم المتحدة ، وأن هذا سوف يحمل الأمم المتحدة على أن تخرق ميثاقها الخاص ، الذى تضمنه هي نفسها . ان هذا سوف يكون حدثا لم يسبق له مثيل في تاريخ منظمنا .

رابعا ، انه يهدف أيضا الى أن تعترف الأمم المتحدة بوجود الاتحاد الهندي الصيني الفيتنامي وسيطرة فييت نام على كمبوتشيا ولاو ، وكلاهما دولة عضو في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . خامسا ، انه يهدف الى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الحرب الفيتنامية العدوانية وحرب الإبادة في كمبوتشيا حتى ينسى أن هذه الحرب هي السبب الوحيد للتوتر الخطير الذى يهدد حاليا السلم والأمن والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، كما أشار الى ذلك القراران ٢٤ / ٢٢ و ٣٥ / ٦ . وسادسا ، أن يقدم فييت نام على أنها من المدافعين عن السلم والأمن والتعاون في المنطقة وبالتالي تلقي على البلدان الأخرى المحبة للسلم والعدالة والاستقلال مسؤولية النزاع في كمبوتشيا والتوتر في جنوب شرقي آسيا .

ويسبب هذه الانعكاسات والآثار الخطيرة بالنسبة لمنظمتنا وبالنسبة للسلم والأمن الدولي وكذلك بالنسبة لاستقلال وحياة شعب كمبوتشيا ، فاننا نود أن نوجه نداءً لجميع البلدان المحببة للسلم والعدالة الأعضاء في منظمتنا لكي تحبط هذه المناورة الفيتنامية وأن تضع حداً لها . وفي نفس الوقت ، فاننا ندعوها الى أن تطلب من سلطات هانوي أن تطبق القرارين ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ اللذين يعتبران اسهاماً هاماً لوضع حد لحرب كمبوتشيا وعودة السلم والاستقرار والتعاون الى جنوب شرقي آسيا والى العالم .

السيد راسز (هنغاريا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد هنغاريا يود أن يعبر عن اقتناعه التام بأن البحث عن مشروع قرار مقبول للجميع بشأن مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهو ما طالبنا بالاشتراك مع عدة بلدان أخرى بادراجه على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، هو أمر ضروري وملح ليس فقط بالنسبة لبلدان المنطقة وانما أيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

وعندما انضمنا الى هذه المبادرة ، فقد كان ذلك انطلاقاً من اقتناعنا العميق بأن أهمية منطقة جنوب شرقي آسيا تتجاوز حدود مساحتها الجغرافية ، ان لها في الظروف الراهنة آثاراً مباشرة على تطور الموقف الدولي وبالتالي فانها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على السلم والأمن الدولي . ان هذا الاعتبار الأخير هو الذي دفعنا الى أن نطلب من منظمة الأمم المتحدة أن تدرس مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وكما هو واضح من العنوان ، فان هذا اليند من جدول الأعمال ، انما تناولناه من وجهة نظر الهدف الأساسي ، فلا يجب أن يثير خلافات رئيسية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بل انه يجب أن يكون موضع اهتمام أكبر من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة . اننا جميعاً مقتنعون بأنه يجب أن نستوحي رغبة إقامة السلم والاستقرار والتعاون بين جميع دول هذه المنطقة من العالم التي عانت كثيراً في العقود الأخيرة .

اننا جميعاً ندرك أن هناك بلاداً ، على خلاف بقية بلدان العالم التي حظيت بالسلم وجمت ثماره خلال أكثر من ثلاثة عقود ، لم تعرف الا الحرب والدمار المادي والبشري . انها بلدان نامية ومن ثم فانها بحاجة الى توجيه مواردها من أجل بناء مجتمعاتها سلمياً .

ومع ذلك ، فان هناك فوارق وأحيانا ما تكون مقاومة عنيدة عندما نتحدث عن وسائل التوصل الى هذا الهدف . انني أعتقد أنه سيكون من قبيل التفرير بأنفسنا أن ندعي أن منظمنا وحدها يمكنها أن تصف الدواء الضروري من أجل علاج المرض السائد منذ وقت طويل في جنوب شرقي آسيا . ان ما تقوم به الأمم المتحدة ، بالطبع ، لا غنى عنه ، ولكن لا يمكنها أن تحل محل الأطراف المعنية مباشرة ، لأن موافقة تلك الأطراف ، أيا كانت ومهما كان المكان الذي يدور فيه النزاع ، هي شرط أساسي لا بد منه لحل دائم ، والا فان المنظمة الدولية لا تكون قد قامت بدورها في الحفاظ على السلم والأمن الدولي .

ومن هذا المنطلق ، فاننا نجد أن الدور الهام للأمم المتحدة هو دعم العلاقات والاتصالات بين دول المنطقة ، حتى يمكن إقامة حوار بناء ، وتعميق هذا الحوار بين هذه الدول بغية حل المشاكل المعلقة . ان المناقشات في هذا المحفل في الأيام الماضية ، كانت مجرد بيانات عن صعوبة المشكلة وتعمقها . وفيما يتعلق بوفد بلادى فانه يتعين عليه أن يعترف - للأسف - بأن الأعمال الأخيرة التي بدأنا بها في منظمة الأمم المتحدة ، لم تؤد الى حلول ملائمة .

ومع ذلك ، فاننا نلاحظ بارتياح ونرحب بالخطوات الأولى التي تمت في هذا الاتجاه ، والتي سمحت أخيرا ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، بأن تبدأ الاتصالات بين الأطراف المعنية . ولقد أشرت من قبل الى أنه في بحثنا عن حلول للمشاكل في جنوب شرقي آسيا ، فاننا نلاحظ اختلافا في المنهج والتقييم . وفي هذا الصدد ، فقد استمعنا باهتمام الى البيان الذي ألقاه بالأمس سفير فييت نام ، والذي عهر في مضمونه عن الرغبة المخلصة لهذا البلد في حل المشاكل التي تؤثر على المنطقة ، وذلك بالاشتراك مع دول المنطقة . ولقد أخذنا علما أيضا بالوثيقة التي وزعها وفد فييت نام والتي تضمنت سردا تاريخيا للأحداث في جنوب شرقي آسيا ، ومختلف الاقتراحات البناءة التي صدرت عن بلدان الهند الصينية من أجل حل مشاكل المنطقة . ومما قاله وفد فييت نام بالأمس ، يتضح أنه ما من شخص يستطيع أن يوهم نفسه بأن حلا عاجلا سيتم بالنسبة لهذه المشكلة . ان مثل هذا الحل يتطلب أولا ، توقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للمنطقة من قبل بعض الدول الكبرى في القارة وفيما وراء البحار ، مما يؤدي اذا ما توقف هذا التدخل ، الى أخذ المصالح المشتركة في الاعتبار .

ان الاقتراحات التي صدرت عن بلدان الهند الصينية الثلاثة في فيننتيان ، لم تؤد الى استجابة ملائمة ، وهي الاستجابة التي كانت تستحقها . ولكننا نود أن نحافظ على ثقتنا بأن الاقتراحات التي قدمت الى رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، ستظل نصب أعينها وأنها ستأخذ في اعتبارها هذه المبادرة المخلصة من قبل دول الهند الصينية والتي تهدف الى اقامة علاقات حسن الجوار بين دول المنطقة ، وانه لا علاقة لها بحملة الدعاية التي يحاول البعض أن يلصقها بها .

اننا نأسف بالنسبة لمحاولة البعض قصر مسألة الأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا على مشكلة كمبوتشيا ، لأن هذا الطريق ، كما أكدنا ذلك عدة مرات ، لن يؤدي الى النتائج المرجوة وسيكون من شأنه أن يعيدنا الى جو الاتهامات والبيانات التي لا تعكس الموقف الحقيقي . ان من يحاول أن يزعج بمداولاتنا في هذا الاتجاه ، سوف يتحمل المسؤولية فيما يتعلق بفشل الجهد الرامي الى خلق جو ملائم وصحي يؤدي الى حل جميع جوانب المشكلة .

وبعد هذه السنوات الطويلة من الكفاح والآلام ، فانه سيكون مما يتنافى مع العقل أن يعارض البعض تطلعات دول جنوب شرقي آسيا الى السلم والاستقرار . ان المصاعب والطريق الطويل الذي لا يزال أمامنا ، يجب ألا تثبط من هممنا اطلاقا بالنسبة للجهود الدؤوبة التي توصلنا الى طريق يؤدي بنا الى حلول يوافق عليها المجتمع الدولي .

اننا نؤيد دعم الحوار ، واجراء مفاوضات ، وامتداد الاتصالات بين دول هذه المنطقة كما نؤيد أيضا الارادة السياسية من أجل تعميق الروابط بين الشعوب التي تقرب بينهما أمور كثيرة من مصالح مشتركة وتاريخ وثقافة ، والتي تفرض عليها العيش معا والاتفاق والتفاهم فيما بينها . وهذه هي الخطوة الأولى التي يجب أن تكون على الطريق الذي يؤدي الى جو من الثقة واقامة منطقة سلام .

ان مهمة الدول الاخرى ، قريبة أو بعيدة ، يجب أن تكون عدم عرقلة هذه العملية ، بل على العكس من ذلك أن تشجع عليها بحيث تسهم فيها حتى يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلص أخيرا من التوترات والازمات والتهديد بالتدخل واللجوء الى الحروب المدمرة التي كانت المنطقة مسرحها دمويا لها عدة مرات . وفيما يتعلق بمنظمتنا الدولية ، فانه يتعين عليها أن تدعم هذه العملية السلمية عن طريق الوسائل الخاصة بها وبموافقة الجميع ، وأن تعاون الأطراف المعنية على التوصل الى لغة وأرضية مشتركة والى انشاء ظروف التعايش المنسجم لصالح شعوب المنطقة ولصالح شعوب العالم أجمع .

وبالنسبة لوفد بلادى ، فانه انطلاقا من ذلك ، يمتد انه يجب علينا أن نبرز ما يجمع بيننا وليس ما يفرق بيننا . اننا نحتاج الى نقطة انطلاق ننظر الى المستقبل وتحاول ايجاد مخرج من المأزق الذى تجد منطقة جنوب شرقي آسيا نفسها فيه ، وتحاول أيضا ان تستغل كل ما هو مشترك في المناهج والمواقف وفي مفاهيم دول المنطقة حتى يمكن أن ننطلق الى الأمام . ان هذه العوامل يمكن - في رأينا - أن تكون أساسا فعلا لانشاء منطقة السلم والاستقرار والتعاون هذه ، التي نأمل فيها جميعا . وان وفد بلادى على استعداد لتأييد هذه الجهود بصورة ايجابية وفعالة .

السيد دى فيغبيريدو (أنغولا) (الكلمة بالانكليزية) : ان السلم في جنوب شرقي آسيا قد تحطم نتيجة لمغامرة الامبريالية التي دمّرت التوازن الدقيق السياسي والاجتماعي والاقتصادى الذى كان قائما في المنطقة لعدة مئات من السنين . ولا أريد أن أذكر هنا أنه لم تكن هناك صراعات، نعم كانت هناك حروب ، وكانت هناك مواجهات ، وكانت هناك مجابهات نتيجة للأطماع السياسية لهذه المجموعة من الدول أو تلك . ولكن خلال تاريخ جنوب شرقي آسيا ، لم تر المنطقة منظوماتها السياسية وهي مدمرة ، واقتصادها مدمر ، وأراضيها محترقة ، ومذابح شعوبها ، وحرقت غاباتها ، وتسميم أنهارها ، وقصف معابدها وعدم استخدام أراضيها كما كان عليه الحال عندما جاء الاستعمار الغربي والامبريالية وقررا البقاء هناك .

ان شعوب جنوب شرقي آسيا قد خاضت معركة طويلة ومميرة ضد الغزاة الامبرياليين وأتباعهم المحليين ، ولكن الضربة القاصمة وجهها شعب فييت نام البطل الأبي الذى ضحى بأجيال من أبنائه وبناته لطرده الامبرياليين من أراضيه ، واستعادة سيادته وتراثه . وهناك جيل بأكمله أحرقت أجسادهم بالنابالم ، وهناك آثار كبيرة في فييت نام لهذه الحالة وقد أصبحت مساحات واسعة من الأرض غير قابلة للزراعة . ان الحرب التي فرضت على شعب فييت نام سرقت شبابا لا يعوّض في عدة أجيال ، ولكنها صقلته وأعدته للنضال . ان شعبا بأسره قد التحم كقوة واحدة لمحاربة الامبريالية واعادة بناء بلده الذى دمّرت الحرب ، على أساس من المبادئ الثورية للعدالة والاشتراكية .

ولسوء الحظ ، فان فييت نام ليس هو البلد الوحيد الذى عانى من الوجود الامبريالي ، ذلك أن البلدان الأخرى المجاورة قد أجبرت على الدخول في النزاع لخدمة الأغراض الامبريالية . لقد دمّر اقتصاد كمبوتشيا ، وقصف بالقنابل نظام الرى الذى له مئات السنين ، وقد عبّد الطريق لعصابة بول بوت - اينغ سارى للاستيلاء على الحكم . ورغم ان القوات الامبريالية الغربية لا تميل الى هذه العصابة كما تظهر ذلك الآن ولكنها تسامحت معها . ولكن شعب كمبوتشيا الذى شهد الابادة ، والاخلاء الوحشي والاجبارى للمراكز الحضارية ، وسجن مئات الآلاف الذين لم يستطيعوا تحمل هذا الموقف طويلا ، قد أطاح بعصابة بول بوت تحت قيادة المجلس الثورى الشعبى الذى يرأسه الرفيق هونغ سامرين . واليوم ، فان الحكومة الشرعية لكمبوتشيا لا تزال مهددة من جانب نفس القوات الامبريالية التي تعرقل اقامة استقرار وتعاون في جنوب شرقي آسيا . ان دعم القوات الامبريالية لعصابة بول بوت،

انما يعدّ دليلاً واضحاً على موقفها تجاه حقوق الانسان ، ويدين نفس النظام الذي تناصره ، ولم يكن هناك خيار بين القتل أو الحكم الذي كان يفرضه .

ان السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، تعدّ أمراً حيوية بالنسبة الى السلم والأمن الدولي . ولسوء الحظ ، فان الحرب لا يمكن احتواؤها ، ولسوء الحظ أيضاً فان السلم ليس معدياً . وانا كان الأمر كذلك فمن الواجب على شعوب العالم الثالث ، سواء في جنوب شرقي آسيا أو في الشرق الأوسط أو في الجنوب الافريقي ، أن تعيش معا في جو من السلم والتعاون الاقليمي . وهناك عدة بنود تتناول المسائل الاقليمية ، ولكننا نلاحظ انه عندما يكون مشروع القرار لصالح الامبريالية والقوى الرجعية ، فانه ينظر اليه على انه في مصلحة السلم ، ولكن مشروع القرار الذي يقوم على أساس الوعد بالتعاون والسلم الحقيقيين ، فانه يرفض لأول وهلة اذا لم يكن معداً أو مؤيداً من جانب المصالح الامبريالية أو حلفائها الاقليميين .

وهناك عدة مشاكل ملحة في جنوب شرقي آسيا اليوم لا يمكن حلها الا عن طريق التفاوض والحوار والمناقشة . وهناك حاجة ملحة للغذاء ، والمأوى والامدادات الطبية والكتب . وهناك حاجة أيضاً الى التعاون الاقليمي فيما يتعلق بقضية اللاجئين والأشخاص المشردين . وهناك حاجة الى أن تقوم الحكومات بمحاولة لحل المشاكل المشتركة التي تؤثر على دولتين أو أكثر . وهناك حاجة الى التعاون الاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم كان ادراج هذا البند على جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين . ان هدف الاستقرار الاقليمي والتعاون ، لا يمكن تحقيقه اذا ما أختيرت دول بعينها لتكون موضع هجوم دبلوماسي وسياسي . ان تلك السياسة تخدم السادة البعيدين ، ولا تستخدم الأصدقاء أو الجيران .

ان جمهورية أنغولا الشعبية بقيادة اللجنة المركزية لحزب الحركة العمالية الشعبية لتحرير أنغولا ، تؤيد جميع المبادرات الحقيقية للسلم الاقليمي والاستقرار والتعاون في أي جزء من العالم الثالث .

وحتى النصر النهائي ، فان الكفاح سوف يستمر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥